صباح الخير البناء
قوميـــــــة اجتماعيـــــــة
WWW.SABAHELKHEYR.COM
العدد 146 ـ 22 آب 2025

في هذا العدد

الافتتاحية

الكوميديا السوداء...التطبيع بخسارة ـ سعادة مصطفى ارشيد

صوت سعاده

أخبار الحزب

نداء رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي

سياسة

العدو المحتل للتلال الخمس ـ لينا شلهوب

ديمقراطية إلغاء الآخر أو «جمع السلاح» ـ أحمد أصفهاني

الاستراتيجية الدفاعية مدخل لبناء الدولة ـ غسان عبد الخالق

حكومة لبنان بين الامس واليوم من سلام الى الوزان ـ محمد عواد

سورية الطبيعيّة بين التقسيم والإبادة: ـ د ـ نبيلة غصن

حجر الزاوية

الهوية والطائفية ـ نجيب نصير

كتاب

محمود شريح عن ديوان لؤي زيتوني وليمة لعشبة الخلود

ثقافة

كيف نخرج من مفهوم الشعب إلى مفهوم الأمة؟ ـ نظام مارديني

إضاءات على دستور سعاده ـ عبدالوهاب بعاج

تاريخ

الحضارة الأشورية ـ إعداد: محمد جميل عليان

مجتمع

نجيبة...العجيبة ـ أنطوان يزبك

نشاط بيئي لمؤسسة الرعاية الشعبية في «البازورية»جنوب لبنان

كلمة الفصل

قرار نزع سلاح المقاومة بمنظار القوانين الدولية

المدير المسؤول: ماهر الدنا رئيس التحرير: كوكب معلوف
الاخراج الفني: عائده سلامه مسؤول الموقع: جنى الصايغ
للتواصل: news@sabahelkey.com

الكوميديا السوداء...التطبيع بخسارة

سعادة مصطفى ارشيد ـ جنين /فلسطين المحتلة

الرابط للافتتاحية على موقع المجلة

داهمنا الربيع العربي الزائف بغير موعد مؤذناً بانتهاء عهد، والدخول في عهد جديد، كانت سورية الشام ساحته الأهم والأخطر، والتي عانت من حرب كونية عليها لعقد ونصف، في بداية ذلك الربيع وغباره كان في المعارضة السورية قوة إشتراكية وعلمانية وقومية، كما كانت هنا قوة إسلامية وأخرى تمثل الطوائف والإثنية، وطالما رأينا على فضائيات الفتنة المثقفين والمثقفات يتحدثون من باريس ولندن وعواصم أخرى عن عيوب النظام وفساده وديكتاتوريته، ولكن كل هؤلاء ما لبثوا أن اختفوا مسلّمين الراية للجهادية الإسلامية الأصولية، التي سرعان ما احتكرت الدعم الأمريكي ـ الغربي، والعربي ـ الإبراهيمي، وبالطبع «الإسرائيلي»، وغرفة موك وغيرها، لم تعد تفاصيلها مجهولة، أما بما يتعلق بالأكلاف المالية لدعم الجهادية الاسلامية، فبإمكان من أراد أن يستزيد أن يعود إلى ما كان قد صرح به الشيخ حمد بن جاسم: دفعنا للضابط بالجيش السوري 30000 دولار لينشق، و للجندي 15000، ولرئيس الوزراء رياض حجاب 50000000 دولار... سورية كانت صيدة (فريسة) لكن تهاوشنا عليها.

عابت هذه المعارضات على النظام السابق غياب الديمقراطية، ولكن الدستور الذي أُعد على عجل بعد رحيل الرئيس السابق، قد ابتعد عن الديمقراطية بمسافات أبعد بكثير عما كان عليه وجعل من الرئيس فوق كل السلطات، وهو ما ينسجم مع مقابلة الشرع مع مراسل الجزيرة عام 2015، والتي اعتبر فيها الانتخابات والديمقراطية بدعة غربية، واتهم النظام بعجزه عن تحرير الجولان، ولكن ذروة

اعجاب مراسل الجزيرة بأبي محمد الجولاني كانت عندما حدثه عن ضرورة تحرير سورية من المشروع الإيراني، ومن المقاومة اللبنانية، كانت ملامح أحمد منصور تتفتق إعجاباً بضيفه، قد عاد ليواصل تسويقه الرخيص له عندما اصبح الرئيس أحمد الشرع بعد وصوله إلى دمشق حيث قارب أن يجعل منه أحد الذين شهدوا معركة بدر. ـ

عابوا عليه الفساد، وإذا بالنظام الجديد لا يتعامل إلا مع الفاسدين من رجال النظام السابق، ولكن أكثر ما كان يتم اتهام النظام السابق به كان خسارة هضبة الجولان عام 1967، وعدم القدرة على تحريرها لاحقاً، ومنع قوى المقاومة من أن تصارع العدو عبر الحدود السورية، لكن بعيد استلام هؤلاء للحكم سرعان ما أخذت لقاءاتهم المباشرة مع دولة الاحتلال تتواصل، وتُعقد في عواصم عربية وفي باكو (أذربيجان) وتركيا وأماكن أخرى قد مثلت سراً يعرفه الجميع، ولكن لقاء أول أمس الأربعاء مع أنه ليس الأول بين الوزيرين، إلا أنه كان مُعلناً ورسمياً، وهو ليس بلقاء مباشر فقط، وإنما إعلان بأن مسار التطبيع المعلن قد انطلق في طريقه. ـ

وإذا كان النظام السابق قد خسر هضبة الجولان ولم يستطع تحريرها، وهذا أمر صحيح، وفي غير صالحه، إلا أن النظام الجديد قد خسر أضعافها في ما تبقى من الجولان وحوران ومحافظة السويداء وحوض اليرموك وجبل الشيخ ومعظم مصادر المياه التي تغذي الأرض السورية، و المشروع «الاسرائيلي» المعلن يتحدث عن طريق داوود التي ستوصل شرق الفرات (المناطق الواقعة تحت سيطرة قسد) بفلسطين المحتلة. ـ

إنها دراما سوداء، فالتطبيع ليس مقابل استرداد أرض محتلة ولو بسيادة منقوصة، وإنما لضمان بقاء النظام، ودوام الرضا الأمريكي عليه، فما أعلنته حكومة الشرع ـ الشيباني عن لقاء الأربعاء مع نظيره «الإسرائيلي» أن الوزيرين قد اتفقا على تفعيل إتفاق وقف إطلاق النار الذي أُبرم عام 1974 بعد حرب تشرين، وبما يضمن وقف التوغلات «الإسرائيلية» في داخل الأراضي السورية، ولكن لم يناقش انسحاب القوات «الاسرائيلية» من المناطق التي احتلتها في عهد الجهادية الاسلامية، واتفق الوزيران على وحدة الأراضي السورية، وعلى أن الدروز مواطنين سوريين؟؟؟ وعلى ضرورة إغاثتهم عبر منظمات دولية وبالطبع المهم هنا أن «إسرائيل» توافق على ذلك. ـ

لم يتطرق الاجتماع لهضبة الجولان لا من قريب أو بعيد، وهي التي أعلنت «إسرائيل» ضمها لتصبح جزءاً من أرض الدولة بموافقة الرئيس الأمريكي، ويبدو أن الشيباني والشرع لم يعرفا بتصريحات بنيامين نتياهو منذ أيام، والتي قال فيها أن العناية الربانية هي من أرسلته ليقود هذه المرحلة التي سيتم فيها إقامة «اسرائيل الكبرى» من النيل إلى الفرات، والتي تشمل شرق نهر النيل، وكامل الأرض السورية في مرحلة ما قبل اتفاق سايكس بيكو. ـ

صوت سعاده

الرابط للقول على موقع المجلة

«إعداد جيش قوي يكون ذا قيمة فعلية في تقرير مصير الأمة والوطن».

ان تنازع موارد الحياة والتفوق بين الأمم هو عبارة عن عراك وتطاحن بين مصالح القوميات. ومصلحة الحياة لا يحميها في العراك سوى القوة، القوة بمظهرها المادي والنفسي (العقلي). والقوة النفسية مهما بلغت من الكمال، هي أبداً محتاجة الى القوة المادية، بل أن القوة المادية دليل قوة نفسية راقية. لذلك فان الجيش وفضائل الجندية هي دعائم أساسية للدولة.

ان الحق القومي لا يكون حقاً في معترك الأمم الا بمقدار ما يدعمه من قوة الامة. فالقوة هي القول الفصل في اثبات الحق القومي أو إنكاره.

وان ما نعنيه بالجيش هو جميع اقسامه البرية والبحرية والجوية، فان الحرب التي ارتقى فنها ارتقاء كبيراً توجب أن يكون تأهبنا كبيراً.

الأمة السورية كلها يجب أن تصبح قوية مسلحة.

ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ 21 اذار 1948

نداء رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي بمناسبة انتخابه مرة ثانية رئيساً

الرابط للخبر على موقع المجلة

أيها الرفيقات الرفقاء أيها القوميون الاجتماعيون في الوطن والاغتراب ومن جديد أتوجه إليكم اليوم من موقع المسؤولية لأدعوكم أولاً إلى الثبات إلى الصمود وإلى التضحية حيثما كنا في لبنان في الشام في فلسطين في العراق في الأردن وأينما وجدتم فالمعركة واحدة والمصير واحد وأدعوكم إلى حماية المقاومة بكافة أشكالها وأنواعها فهي درعنا وسلاحنا في وجه العدوان والتقسيم والاستسلام.

وهي أمانة دماء الشهداء وتضحيات الأجيال وأتوجه بنداء صادق إلى لكل رفيق أبتعد أو تردد عد إلى بيتك إلى مؤسستك إلى الحزب الواحد فوحدتنا هي قوتنا وبوحدتنا نصنع المستقبل أما أنتم يا رفقاء الاغتراب أنتم سند الحزب أنتم صوته ووجهه في العالم بكم نقوى وبعطائكم ودعمكم نعزز حضورنا ونمض أشد ثبات.

أيها القوميون:

إن المرحلة صعبة إنها لحظة الحقيقة فنحول إيماننا إلى فعل يومي في الانخراط بالعمل الحزبي تطوير لدستورنا ونظامنا الداخلي. وبناء لمؤسسات تليق في رسالتنا وتفعيل للجسم الطلابي وتطوير لعملنا الإذاعي والثقافي وتحضير لمشروع اقتصادي يرفد الحزب بالإمكانات وبناء لكادر حزبي فاعل وأخيراً التحلي بروح المسؤولية والأصغاء إلى النقد البناء فلنقف جميعاً كتفاً إلى كتف ولنهتف عالياً تحيا سورية ويحيا الحزب السوري القومي الاجتماعي ويحيا سعادة.

العدو المحتل للتلال الخمس

لحماية مستوطناته والتجسس على الداخل اللبناني

لينا شلهوب

الرابط للمقال على موقع المجلة

في سياسة يتّبعها العدو الصهيوني منذ احتلاله لأرضنا، يواصل جيشه المماطلة في تنفيذ الانسحاب الكامل من جنوب لبنان، والذي كان متوقعاً في 18شباط الماضي، معلناً رفضه الانسحاب الكامل ونيته البقاء في خمس نقاط حدودية، ضارباً عرض الحائط رفض لبنان بقاء الاحتلال في أي نقطة، ومطالبته بتنفيذ الانسحاب الكامل في الموعد المتفق عليه. والجدير ذكره أن هذه التلال الخمس تضاف إلى احتلال العدو سابقاً للنقاط الحدودية الـ 13وتلال كفرشوبا ومزارع شبعا وخراج بلدة الماري.

وبحسب اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان والاحتلال «الإسرائيلي» الذي دخل حيز التنفيذ في 27 تشرين الثاني الماضي، كان على العدو أن ينسحب من لبنان خلال مهلة ستين يوماً، بيد أنه تخلف عن الالتزام بذلك وطالب بتمديد بقائه في جنوب لبنان حتى 18 شباط، الطلب الذي أيدته واشنطن ووافق عليه لبنان بشرط إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين لدى «إسرائيل". غير أن الأسرى اللبنانيين ما زالوا في السجون، والاحتلال «الاسرائيلي» للتلال الخمس ما زال قائماً.

النقاط الخمس هي والعزية **تلة الحمامص وتلة العويضة وجبل بلاط واللبونة.** ولأن لتلك النقاط أهمية للعدو، يصر هذا الأخير على البقاء فيها. فهي تشكل جزءاً من استراتيجية أمنية جديدة للعدو بزعم حماية مستوطناته الشمالية، لكن الهدف الأخطر هو التجسس على الداخل اللبناني. فهي ميدانياً بالنسبة إليه تعتبر تلالاً حاكمة، وكاشفة على المنطقة بالنظر والنيران، وتُعدّ أعلى من المستوطنات «الإسرائيلية» في الشمال الفلسطيني، وبالتالي تشرف عليها. وقد تم اختيارها بدقة متناهية لتكون بمثابة منظومة استراتيجية أمنية جديدة متكاملة للكيان الصهيوني حيث توجد في كل نقطة سرية عسكرية تضم ما بين 100 إلى 150 جندياً، مما يمنحها القدرة على حماية العمق «الإسرائيلي» ومراقبة التحركات داخل الأراضي اللبنانية. وتتيح النقاط الخمس للعدو جمع المعلومات والتصرف بمرونة من دون الحاجة إلى الالتزام الكامل بالقرارات الدولية.

تلة اللبونة تبعد 300 متر عن الحدود مع فلسطين المحتلة وهي عبارة عن مجموعة غابات كثيفة تقع في خراج بلدة علما الشعب، وعلى مستوى بلدات الضهيرة واللبونة، وتشرف على الناقورة ومنطقة الساحل وصولاً إلى صور، وكذلك تشرف على مناطق واسعة على ساحل فلسطين المحتلة، وكذلك على مستوطنات عدة، منها حانيتا وشلومي.

كذلك، تقع تلة العزية على ناحية بلدتي يارين ومروحين، وهي تشرف على مستوطنات عدة منها زرعيت وشوميرا.

تلة «جبل بلاط» تقع على ناحية بلدات جنوبية منها رميش وعين إبل. تبعد كيلومتراً واحداً عن الخط الأزرق بين بلدتي راميا ومروحين، وتشرف على القطاعين الغربي والأوسط لجنوب لبنان من الجهتين الغربية والشرقية. هذه التلة و"جل الدير» تلتان متصلتان تقعان جنوب بلدة عيترون بارتفاع 820 متراً عن سطح البحر، وتشرفان شمالاً على بلدة عيترون وغرباً على مارون الراس وبنت جبيل، وتقع خلفهما مستوطنات مثل شتولا ومستعمرة أفيفيم.

تلة «العويضة» هي من أهم التلال، ويتمركز فيها أساساً جيش الاحتلال منذ أشهر، وقد سيّج فيها الجدران الإسمنتية ونصب عليها أعمدة فيها كاميرات مراقبة وأجهزة تصوير واستشعار، باعتبار أنها الأعلى. وهي تقع بين ميس الجبل وبليدا والمنطقة التي تطلّ على مستعمرة المنارة ومسكاف عام وغيرها، أي أنها كاشفة جداً، وتعدّ نقطة استراتيجية مهمة.

ترتفع تلة العويضة تقريباً 820 متراً عن سطح البحر، في المقابل، أعلى مستوطنة، سواء المطلة أو مسكاف عام أو كريات شمونة، تقع على ارتفاع 600 متر بالحد الأقصى، ما يعني أن هذه التلة قادرة على تأمين الغطاء لمستوطنات العدو من جهة الشرق، والإشراف في الوقت نفسه على سهل الخيام وامتداده، وصولاً إلى وادي الحجير وعيترون وبليدا والمنطقة كلها.

بالنسبة لتلة الحمامص، تتمتع هذه التلة بمدخل يمكن من خلاله الدخول إلى منطقة شمال فلسطين، فهي تقع جنوب مدينة الخيام، وعلى المستوى نفسه من ناحية العلوّ، أي على ارتفاع 900 متر تقريباً. تبعد كيلومتراً واحداً عن الخط الأزرق، وتشرف على سهل حولا ومزرعة سردة وتقطع الطريق من كفركلا نحو الوزان والمجيدية. وتعدّ تلة الحمامص، كما تلة العويضة مهمة جداً. فالتلتان تبعدان أقل من 50 متر عن الشريط الحدودي، وتشرفان بشكل كامل على مستوطنات الشمال الفلسطيني، وبالأخص على مستعمرة المطلة من جهة الشمال الشرقي وكريات شمونة.

"تلة الدواوير» من جهتها تقع جنوب شرق بلدة مركبا وتبعد 300متر عن الخط الأزرق وترتفع 770 متراً، وتشرف على بلدات رب تلاتين ومركبا شمالاً وحولا غرباً، وتقع خلفها مستعمرة مرجليوث.

أحد الخبراء العسكريين يعتبر أن الحل لهذه المسألة هو في ملعب اللجنة الخماسية المشرفة على تنفيذ وقف إطلاق النار في ظلّ رفض لبناني للطرح «الاسرائيلي". والعدو الصهيوني الذي لم يلتزم لا باتفاق وقف إطلاق النار ولا بالانسحاب من جنوب لبنان يقوم بشكل يومي بتنفيذ عمليات نسف وتجريف وتفجير للقرى الحدودية، عدا الاعتداءات على المواطنين العائدين إلى قراهم، وكذلك على عناصر في الجيش اللبناني. وهو يتسلح بالموقف الأميركي الداعم له في البقاء في النقاط الخمس في جنوب لبنان إذ أعلن أن «اسرائيل» «يجب أن تحتفظ بتواجد لها في هذه النقاط أو التلال الخمس في جنوب لبنان".

في ظل هذه الأوضاع لا يبدو أن العدو الصهيوني سيتراجع عن احتلال هذه التلال خصوصاً أن وزير حربه «إسرائيل كاتس» أكد في آذار الماضي أن جيشه سيبقى في النقاط اللبنانية الخمسة التي يحتلها إلى أجل غير مسمى.

اليوم مع اعلان قادة الكيان علانية عن اطماعهم ب «إسرائيل الكبرى » والدعم الأميركي لهذا الطرح ،من ترى سيكفل الانسحاب «الإسرائيلي «غير القوة ؟

ديمقراطية إلغاء الآخر أو «جمع السلاح»

أحمد أصفهاني

الرابط للمقال على موقع المجلة

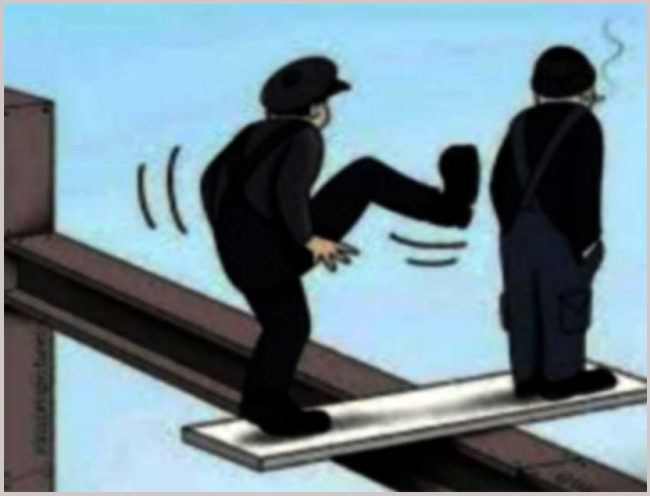

حدث في المملكة المتحدة خلال النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي أن تمكنت رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر من السيطرة على مجلس العموم بأكثرية ساحقة من حزب المحافظين. وتكرر فوز السيدة «الحديدية» بدورة ثانية ما أتاح لها مواصلة معركتها مع نقابات العمال التي كانت، حتى ذلك الوقت، تتمتع بقوة استثنائية عجزت الحكومات المختلفة عن ترويضها.

كان انتصار ثاتشر حاسماً، لكن الثمن السياسي والاجتماعي تجاوز كل التقديرات إلى حد أن كبار الشخصيات في حزب المحافظين الحاكم عبروا عن خشيتهم من احتمال وصول المجتمع البريطاني إلى مرحلة المواجهة الداخلية التي تحقق الإلغاء وليس الإصلاح. وقال أحدهم يومها ما معناه إن الديمقراطية البريطانية قامت منذ قرون على التوافق وليس على إلغاء الآخرين، بغض النظر عن عامل الأكثرية أو الأقلية.

لا شك في أن الديمقراطية ليست قيمة مطلقة، وإنما هي مقيدة بالمصالح القومية الأساسية. والمفهوم الديمقراطي بحد ذاته لا يمكن أن ينشأ على قواعد صحيحة إلا بعد أن يكون المجتمع قد أدرك هويته القومية وأقام مؤسساته السياسية على قاعدة وحدة الشعب في دورته الاقتصادية الحياتية الموحدة.

الأكثرية التي توصلها اللعبة الديمقراطية إلى سدة السلطة، سواء كانت نسبية أو مطلقة، تملك القدرة على تنفيذ كل برامجها بفعل الصيغة التمثيلية التي تتمتع بها. وفي حال قررت هذه الأكثرية المواجهة مع المؤسسات الدستورية الساهرة على صيانة القوانين، فيمكنها الإقدام على تعديلات دستورية تحقق لها ما تريد. ومع ذلك، فإن «المصالح القومية الأساسية» ليست شأناً إدارياً إجرائياً، بل هي عملية اجتماعية معقدة ناشئة عن حصول الوعي القومي وتكوّن الوجدان القومي في مصهر وحدة الحياة.

إذن نحن أمام نوعين من المفهوم الديمقراطي: الأول يحمل الخلاف مع الآخر إلى مدى يقف عند سقف وحدة المجتمع ولا يتجاوز الخطوط الحمراء على الصعيد القومي. والثاني يخوض معركة التناقضات إلى حد إلغاء

الآخر حتى لو أدى ذلك إلى تدمير التوافق الاجتماعي. ولا شك في أن النوع الثاني هو السائد في المجتمعات التي لم تنجز بعد وحدتها الاجتماعية لاعتبارات داخلية أو خارجية. ذلك أن الممارسة الديمقراطية (الانتخابات النيابية على سبيل المثال) في مجتمع منقسم دينياً أو طائفياً أو عرقياً تعتبر الطريقة المناسبة لهيمنة الأكثرية وتهميش الأقلية أو الأقليات!

وفي ضوء هذه المقدمات، يتوجب علينا أن ننظر إلى ما تحاول الحكومة اللبنانية القيام به في موضوع «جمع سلاح المقاومة». فعلى الصعيد الداخلي، تعتبر الحكومة أنها تمتلك ورقتين قويتين يمكن أن ترجحا كفة الميزان لصالح «جمع السلاح»، وهما: أولاً ـ عدم وجود إجماع شعبي في لبنان، ليس فقط حول ما يسمونه «حصرية السلاح»، وإنما حول المقاومة بصورة عامة. وثانياً ـ تحظى الحكومة بتأييد أكثرية نيابية وازنة تؤمن لها «الثقة» في حال وصلت الأمور إلى حد المواجهة.

وقبل الحديث عن «ورقتي» الحكومة اللبنانية، لا بد من الإشارة إلى أننا لا نتجاهل ضغوط واشنطن التي تتعامل مع الدولة اللبنانية بعقلية المندوب السامي في أزمنة الاستعمار، وإنما نريد أن نكشف حجم المخاطر الوجودية على الشعب اللبناني في حال تجاهلت الحكومة طبيعة التركيبة السكانية اللبنانية وتنوع اتجاهاتها. ذلك أن التاريخ السياسي للدولة اللبنانية لم يعرف «وجود إجماع شعبي» حول مسألة أساسية، فالاستقطاب كان يهيمن على الشعب كلما برزت مشكلة تمس مصالح الجماعات المختلفة.

إن غياب «الاجماع الشعبي» في ما يتعلق بخطة «جمع السلاح» لن تعوضه الأكثرية النيابية التي منحت حكومة نواف سلام الثقة، وما زالت على استعداد للوقوف إلى جانبه. فديمقراطية الأكثرية والأقلية، أي الديمقراطية التمثيلية، لن تصمد في مجتمع فسيفسائي غير متجانس. وإذا أضفنا عوامل الضغوط الأميركية، والاعتداءات الصهيونية، والأزمات المعيشية... نستطيع أن نتخيل حجم الكارثة المخفية في ورقة من هنا وورقة من هناك!

عندما تُعيق التناقضات الشعبية مجالات التفاعل الاجتماعي الفعلي بين مكونات الأمة، أي عندما تشكل الأديان والطوائف والأعراق والطبقات حواجز تمنع نمو وحدة الحياة القومية، فإن الديمقراطية التمثيلية تختزن في ذاتها عناصر نشوء «ديكتاتورية الأكثرية» الداعية ـ نظرياً أو عملياً ـ إلى إلغاء الآخر الأقلوي. ففي المجتمعات التي يغيب عنها التوافق الاجتماعي القائم على الإرادة الواحدة وعلى وعي المصالح القومية الحيوية، يُرجح أن تصبح الديمقراطية التمثيلية «أداة محتملة» لإلغاء الآخر أو قهره أو تهميشه. إن العملية الديمقراطية هنا تنتج انقساماً أهلياً حاداً، سيؤدي حكماً إلى حرب المجتمع على نفسه.

الاستراتيجية الدفاعية مدخل لبناء الدولة

غسان عبد الخالق

الرابط للمقال على موقع المجلة

سياسة

لا يمكن لسلطة في العالم ان تمارس دورها دون اداة قمع، أدوات القمع في العالم الثالث وتحديداً في الدول العربية ليست للدفاع عن التهديدات الخارجية، بل مخصصة لبقاء الأنظمة فقط لا غير.

في دولة كالتي نعيش في كنفها يمارس مواطنوها حق الاقتراع وتنشط فيها الصحافة ولديها مؤسسات دستورية من تشريع وتنفيذ وقضاء وإدارات محلية في القرى والدساكر وفوقهم جميعا تداول سلطة، ما ينقصها لتحظى بصفة الدولة الاستقلالية انما عنصر المواطنة.

ان بناء المواطنية في لبنان ليس بالأمر اليسير لكنه ايضاً ليس بالأمر المستعصي رافضي المواطنة هم هم منذ إعلان غورو، إقطاع سياسي جرى تغيير ادواته من خلال الحرب الاهلية بمساهمة شامية ومؤسسات دينية تبدو في العلن على انها متضاربة لكن عند (المحزوزية) يتضامن كل في موقعه مع الإقطاع السياسي الذي يضمن لها الامتيازات التي حصلت عليها منذ اتفاقية كوتاهيا عام 1833 السنة التي تعتبر بداية تراخي السلطنة وبدء التدخلات الخارجية من قبل الغرب.

لا يخفى على أحد التزاجل الإسلامي المسيحي

في موضوعة المواطنة، المسلمون يريدون إلغاء الطائفية السياسية ينبري المسيحيون للمناداة بالعلمنة الشاملة، الطرح الإسلامي يحمل مخاطر لدى الطرف المسيحي لمسألة العدد، والطرح المسيحي ليس رد فعل وحسب، بل لقناعة تامة ان الطرف الاسلامي يعتبر العلمنة تقويض للمرجعية الدينية.

امام هذين المشهدين لا يبقى لبناء الدولة سوى الاستراتيجية الدفاعية، استراتيجية لا تعنى فقط بالدفاع عن لبنان في حالة الاخطار الخارجية، بل لكي تكون فاعلة ،يجب ان تمر من خلال مؤسسات قائمة لتاريخه لم تلعب الدور المناط بها، ان بالقوات المسلحة او الوزارات الاخرى المعنية بتقديم الخدمات للمواطنين.

شهد لبنان في نهاية القرن الماضي وبزوغ الحالي مدرسة قتالية استطاعت ان تحرر الارض وتعيد اليها الناس مدرسة أعجب بأدائها العدو قبل الصديق واصبحت تدرس في المعاهد العسكرية ان لتبنيها او لدرء مخاطر قد تقدم عليها في المستقبل. وبدل ان تحظى في لبنان باهتمامين رسمي وشعبي وتبنيها كنموذج دفاعي يقوم الاثنان بالحث على تفكيكها كونها تتبنى ايديولوجية مذهبية لا تحظى بقبول العرب الذين هرعوا لتوقيع اتفاقيات مهينة مع العدو ويسعون الان لتوسيع رقعتها عبر الإبراهيمية كما وتزعج قوى النهب الدولي الذي جل ما يسعون اليه هو السيطرة على مصادر الطاقة.

بإمكان لبنان بشقيه الرسمي والشعبي ان يحقق مطلبه في دولة سيدة رغم كل الظروف المحيطة بتحويل تلك المدرسة من خاصة إلى عامة وذلك عبر استراتيجية دفاعية تبدأ بالتأهيل العسكري المستدام في المدارس والجامعات الذي يقع على عاتقها بناء مواطن الغد دون الاصطدام بالمرجعيات السياسية والطائفية.

التغيير يشكل عقدة للمجتمعات كافة من دون وعي كافٍ، اذ يتم تحويله وتحريف مقاصده من قبل المستفيدين من الراهن وتتحول المطالبة به إلى كارثة كما حصل بالعام 75.

اما اليات التنفيذ لهذه الاستراتيجية يجب ان يضع المختصين خارطة طريق لها بالبعدين المدني والعسكري وعلى الجمهور اللبناني الذي لتاريخه اثبت انه حاضر ناضر للدفاع عن حريته في الداخل ان يبذل ذات الجهد ليدافع عن سيادة الارض دون مراهنات إقليمية او اممية لان اي تدخل منها من المحتم انه لن ليكون لصالح لبنان، بل للحفاظ على مصالح تراها هي مناسبة.

حكومة لبنان بين الامس واليوم من سلام الى الوزان

محمد عواد

الرابط للمقال على موقع المجلة

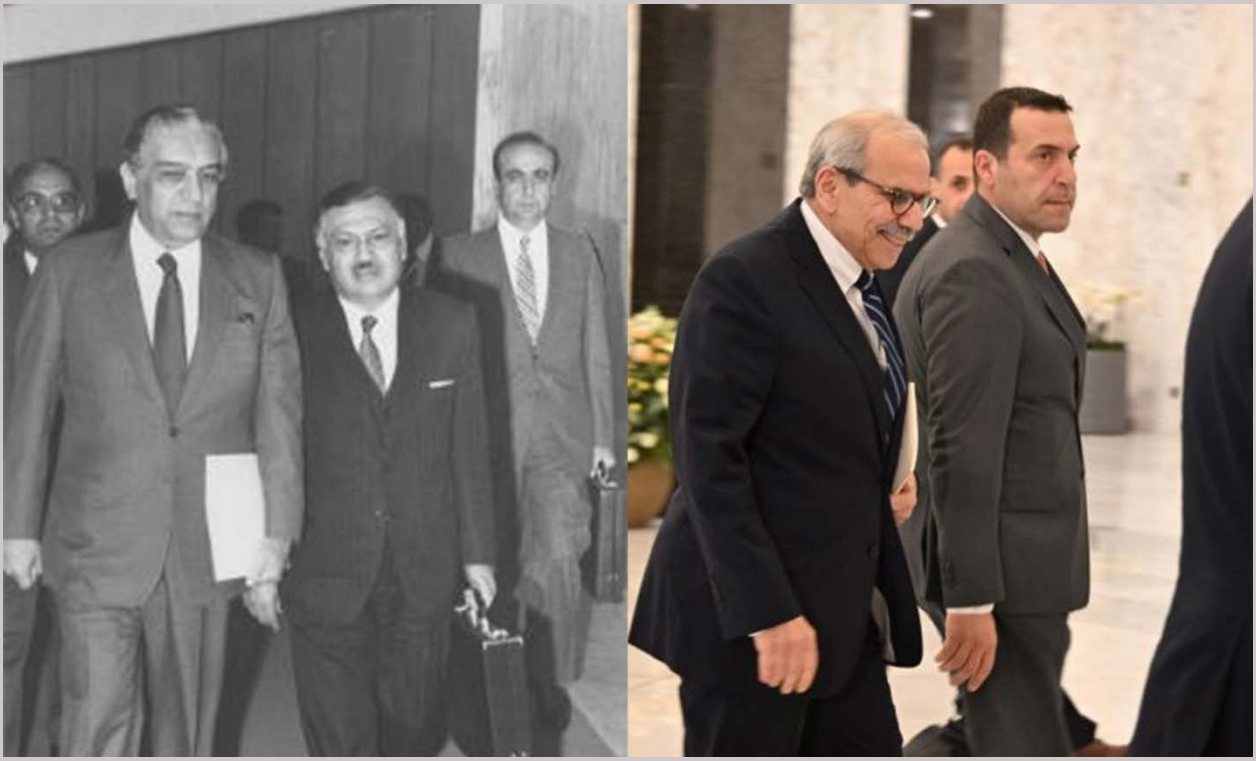

سياسة

الكيان المفروض بالقوة

الكيان اللبناني هو منطقة جغرافية أُنشئت بقرار فرنسي، باعتبارها حصة فرنسا المنتصرة في الحرب العالمية. والمفارقة أنّ الحاكم العسكري الذي عُيّن لإدارة لبنان كان نفسه الحاكم في الشام، فقد قسّموا الشعب السوري لكنهم أبقوا إدارته موحّدة فرنسيا، إذ إنّ الشام ولبنان جغرافيًا وشعبيًا من امة واحدة، ومثلهما بقية كيانات الأمة. غير أنّ لبنان والشام كانا من نصيب الفرنسيين، فيما كانت بقية جغرافية الأمة من نصيب البريطانيين.

وتأكيدًا على وحدة الشعب والجغرافيا، لم يجد الفرنسي بُدًّا من صكّ عملة واحدة باسم "سورية ولبنان"، كما أنشأ الكلية الحربية في حمص لتخريج الضباط اللبنانيين والشاميين معًا. وكان إنشاء هذا الكيان إرضاءً لرجال انعزاليين لبنانيين تربّوا على يد الأجنبي من مختلف الطوائف.

الصوت الوطني الرافض للتقسيم

ورغم التقسيم القهري، كان الصوت الوطني الوحدوي، المنسجم مع حقيقة الواقع الطبيعي للأمة الواحدة، هو الغالب؛ إذ رفض مؤامرة سايكس ـ بيكو وسائر الاتفاقات، ورفض

الانفصال عن الشام وبقية الوطن السوري. لكنّ الوجود العسكري الفرنسي القوي ثبّت هذا الكيان وجعله "جمهورية مستقلة" بحدود رسمها المستعمر.

حكومات عميلة تحت شعار التعايش

ثم جاء الفرنسي، بالتنسيق مع البريطاني، بحكومة من عملاء متعددي الطوائف، ورفعوا شعار "التعايش الإسلامي ـ المسيحي" وشعار "لبنان لا يكون ممرًا أو مقرًا يؤذي الشام"، بهدف امتصاص الحركة الوطنية الشعبية العارمة. فترسّخت السلطة في لبنان على جغرافيا مصطنعة، وقواعد لتقاسم طائفي ومذهبي للسلطة، بخلاف قانون الحكم الحديث حيث تقوم السلطة على أساس المواطنة والمساواة بين أبناء الوطن الجغرافي الواحد.

إهمال الأطراف وخدمة المشروع المعادي

وقد أهملت هذه السلطة المتعاقبة أطراف لبنان الجغرافية كأنها ملحقة قسرًا بالدولة، فركّزت على جبل لبنان وبيروت العاصمة، وأهملت الشمال والجنوب والبقاع، بل حتى بعض مناطق جبل لبنان. كما عزلت نفسها عن قضايا الأمة، ولا سيما القضية الفلسطينية والاحتلال اليهودي لفلسطين، ولم تستعد حتى لحماية لبنان نفسه. فالعدو اليهودي، المدعوم من بريطانيا والغرب، كان يُعِدّ نفسه جيدًا بالتسليح والتنظيم، في حين بقيت السلطة في لبنان بلا استعداد عسكري جاد، رغم أنها صنيعة الغرب نفسه، لأنها منذ أن عيّنها الأجنبي تدرك دورها التابع له.

لبنان في قلب المشروع الاستعماري

وهكذا غدا لبنان جزءًا من مشروع استعماري أوسع: فالغرب زرع الكيان اليهودي في فلسطين، وزرع سلطات تابعة له في محيطها الجغرافي، منسّقة معه بطريقة أو بأخرى. وبذلك لم تكن السلطة في لبنان وليدة الإرادة الشعبية ولا معبّرة عن حقيقة الشعب في لبنان، بل كانت خاضعة للأجنبي وما زالت.

نشوء المقاومة

وقد سمح إهمال السلطة في لبنان للعدو اليهودي بالعبث بجنوب لبنان، فمارس القتل والتشريد ضد أبنائه، ولم تحرّك الحكومات اللبنانية أي ساكن، كأنه قدر محتوم. بل إن هذه الحكومات العميلة رأت "قوة لبنان في ضعفه"، حتى قبلت اتفاق القاهرة الذي سمح بانتقال منظمة التحرير الفلسطينية ومقاومتها إلى لبنان بعد ضربها في الأردن. ولم يكن ذلك حبًّا بالمقاومة الفلسطينية، بل إذعانًا لإرادة الأجنبي والمخطط اليهودي، على أساس أنّ الجنوب لن يكون حاضنًا لها، لأن سكانه أغلبهم من طائفة غير طائفة الفلسطينيين، وفي اعتقاد المشروع اليهودي تُشعل هذه الخطوة اقتتالًا طائفيًا بين المقاومة وأهل الجنوب. غير أنّ المفاجأة كانت أنّ أبناء الجنوب احتضنوا المقاومة وانخرطوا فيها، لأن فلسطين قضيتهم كما هي قضية أبناء الأمة السورية جميعًا.

الحرب الأهلية مشروع لإسقاط المقاومة

وعندما فشلت محاولات شقّ الصف عبر النزعات الكيانية والمذهبية، بفضل وعي الشرفاء من الأحزاب الوطنية وقيادة الإمام موسى الصدر وتأييده للمقاومة، لجأ الانعزاليون العملاء إلى مشروع شيطنة المقاومة وإشعال الحرب الأهلية. ولم يكن ذلك دفاعًا عن لبنان ولا رفضًا للهيمنة الفلسطينية المزعومة، بل تنفيذًا للمخطط الأجنبي واليهودي. وعندما فشلت الحرب الأهلية في إنهاء المقاومة، أقام العدو شريطًا حدوديًا في الجنوب بقيادة العميل سعد حداد، لكن المقاومة استمرت في مناوشة العدو عسكريًا لتثبيت حقنا القومي والوطني في فلسطين.

اجتياح 1982 واتفاق 17 أيار

بطولة المقاومة وعملياتها العسكرية أجبرت العدو اليهودي على أن يقوم بنفسه عام 1982 باجتياح لبنان حتى وصل أبعد من بيروت، وفرض اتفاق 17 أيار عبر حكومة عميلة ورئيس تابع له. لكنّ المقاومة والأحزاب الوطنية أسقطت الاتفاق وأسقطت الحكومة وأوهام التقسيمين، كما حررت لبنان من رجس الاحتلال، مثبتة سيادة لبنان في وجه المشروع اليهودي التوسعي. وأمام إنجازات المقاومة، عمل العدو اليهودي، بالتنسيق مع المستعمر الغربي والأنظمة العربية الرجعية، على محاولة إشعال الفتن المذهبية والطائفية، غير أنّ هذه المشاريع فشلت أمام صمود المقاومة والتفاف الشعب حولها.

من 2006 إلى 2024: المقاومة تتصدّى

ومنذ ذلك الحين، لم يتوقف العدو عن محاولاته، سواء بمحاولة الاجتياح عام 2006 وتكرارها عام 2024، ولقد فشل بالمحاولتين بفضل بطولات المقاومة الباسلة، أمام عجز العدو اليهودي عن التقدّم البري بدل خطته، وبدأ بالحصار والضغط عبر الولايات المتحدة الأمريكانية وبعض الأنظمة العربية العميلة، وصولًا إلى محاولات فرض نزع سلاح المقاومة وتجريد لبنان من قوته الوحيدة عبر الحكومة التي صنعها الأمريكي. وترافق ذلك مع سياسات حكومية هدفت إلى عزل الجنوب وإهماله ومنع إعمار ما هدمه العدو، حتى منعت إعماره بمساعدة الدول الصديقة للمقاومة، كخطوة على طريق فرض تسوية مع العدو شبيهة بما جرى بعد اجتياح 1982.

وعي الشعب يسقط المشاريع

إنّ هذه الحكومة قد أسقطت نفسها بنفسها لأنها لا تمثّل الشعب في لبنان، ولا تدافع عن سيادته ولا عن استقلاله، ولا عن حريته ولا عن حقوقه، بل تجسّد إرادة الأمريكي واليهودي المحتل. وشعبنا بدأ يعي هذه المخاطر، وسيُسقط المشروع الأمريكي ـ اليهودي بقوة إرادته وإيمانه بوطنه وبوجوده الحر.

سورية الطبيعيّة بين التقسيم والإبادة:

من الخطط القديمة إلى المشاريع الجيوسياسية الحديثة

د ـ نبيلة غصن

الرابط للمقال على موقع المجلة

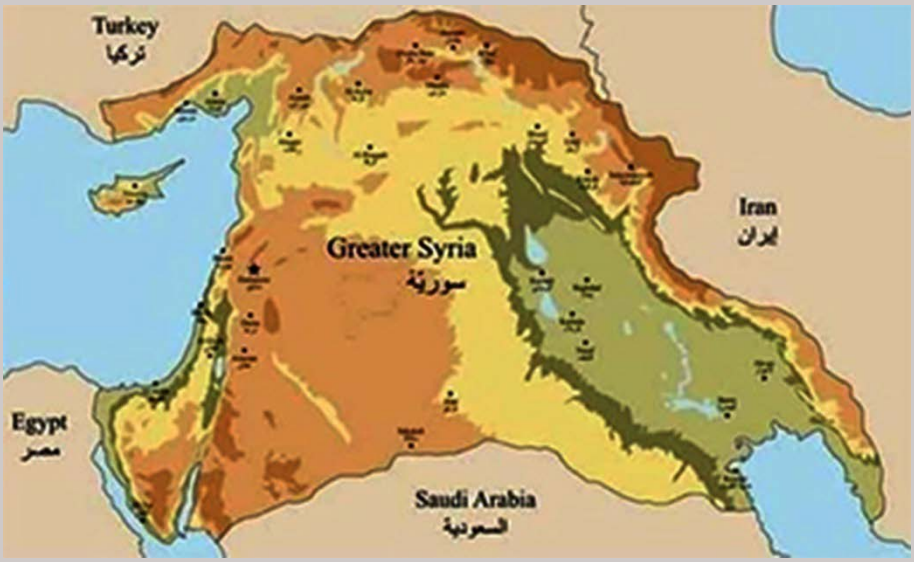

غزة

منذ عام 1948، شكّل قطاع غزة معضلة مركزية في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي ـ فقد تحوّل الشريط الساحلي الضيق، المكتظ باللاجئين الفلسطينيين، إلى رمز للقضية الفلسطينية ومكان يختزن تحدياً ديمغرافيًا ـ سياسيًا لإسرائيل ـ منذ ذلك التاريخ، لم تنقطع الطروحات الإسرائيلية حول «إعادة توطين» الغزيين، سواء داخل سيناء المصرية أو في دول أخرى.

الجذور التاريخية للفكرة

في أعقاب النكبة، وبعد أن خضعت غزة للإدارة المصرية، بدأت دوائر إسرائيلية تتحدث عن «حل» مشكلة اللاجئين عبر إعادة توطينهم في سيناء ـ خلال العدوان الثلاثي عام 1956، ومع الاحتلال الإسرائيلي القصير لغزة وسيناء، طُرحت مقترحات في مراكز القرار الإسرائيلي لنقل سكان غزة إلى الصحراء، باعتبارها منطقة أوسع وقابلة «لاستيعاب الفائض السكاني».

بعد حرب حزيران/يونيو 1967 واحتلال إسرائيل لغزة وسيناء معاً، ظهرت وثائق رسمية لوزارة الدفاع الإسرائيلية تقترح إقامة مشاريع استيطان بديلة في شمال سيناء، بحيث تُنقل إليها أعداد كبيرة من الفلسطينيين من القطاع ـ لم يُنفذ المشروع، لكنه ظل خياراً مطروحاً في النقاشات الاستراتيجية لعقود لاحقة

أوسلو وإعادة إنتاج العزلة

مع اتفاق أوسلو (1993 ـ 1995) بدا أن غزة

ستصبح نواة الكيان الفلسطيني، لكن إسرائيل أبقت سيطرتها على الحدود والمعابر والبحر، مانعةً أي إمكانية لقيام منفذ اقتصادي مستقل ـ بل يمكن القول إن الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة عام 2005 لم يكن إلا خطوة نحو «إعادة إنتاج العزلة»، حيث تحولت غزة إلى كيان مكتظ ومحاصر، محكوم عليه بالاعتماد على المعابر الإسرائيلية.

الحصار وتغذية فكرة التهجير

منذ 2007، ومع سيطرة حركة حماس على القطاع، فرضت إسرائيل حصاراً شاملاً، جعل الحياة في غزة أقرب إلى «حالة طوارئ دائمة» ـ في هذه المرحلة تحديداً، ظهرت تسريبات عن مقترحات لإنشاء «منطقة اقتصادية ـ إنسانية» في شمال سيناء، تستوعب جزءاً من سكان غزة أو بعض مرافقها (محطة كهرباء، مطار بديل، مناطق صناعية).

تقرير صادر عن «مركز بيغن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية» (BESA) عام 2017 مثلاً، تحدث بصراحة عن ضرورة التفكير بخيارات «إعادة توطين» الفلسطينيين خارج غزة، وطرح سيناء كخيار عملي.

صفقة القرن وتدويل الفكرة

في إطار «صفقة القرن» التي أعلنتها إدارة ترامب عام 2019، جرى طرح مشاريع استثمارية ضخمة في شمال سيناء، كحلقة مكملة لتنمية غزة ـ ورغم رفض مصر العلني، فقد عُدّ ذلك محاولة أميركية ـ إسرائيلية لإحياء فكرة قديمة: تخفيف الضغط الديمغرافي عن غزة عبر سيناء.

الممر الهند ـ الخليج ـ إسرائيل ـ أوروبا (IMEC)

مع إعلان مشروع IMEC عام 2023، ازدادت الحاجة الإسرائيلية إلى تأمين ممراتها التجارية عبر ميناء حيفا ـ هذا المشروع الدولي استبعد غزة بالكامل، على الرغم من موقعها الجغرافي الطبيعي على المتوسط ـ الاستبعاد لم يكن عرضياً؛ بل يعكس قراراً استراتيجياً بإلغاء أي احتمال لظهور ميناء فلسطيني مستقل يمكن أن ينافس حيفا.

إذ إن دخول غزة في هذا المشروع كان سيمنح الفلسطينيين دوراً اقتصادياً محورياً، ويُضعف الهيمنة الإسرائيلية على الممر التجاري الجديد.

الاحتلال الكامل والتهجير كـ «حل نهائي»

مع الحرب الأخيرة على غزة (2023 ـ 2024)، بدأت أصوات في حكومة نتنياهو وبعض مراكز الأبحاث الإسرائيلية (مثل مؤسسة هرتسيليا ومركز بيغن ـ السادات) تتحدث علناً عن «فرصة تاريخية لإعادة رسم مستقبل غزة»، بما في ذلك طرح «ترحيل سكانها إلى سيناء» كخيار استراتيجي دائم ـ بعض المقالات الإسرائيلية ذهبت أبعد، إذ تحدثت عن أن «غزة غير قابلة للحياة»، وأن الحل الوحيد هو «إفراغها من سكانها» وتحويلها إلى شريط ساحلي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

وحسب عدد من المصادر، قد يمر جزء من الممر عبر شمال قطاع غزة، ما أثار مخاوف

من أن هناك دوافع اقتصادية وراء عمليات التهجير القسري للسكان أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير، بهدف إفراغ مناطق مخصصة للمشروع أو لتسهيل إمراره عملياً

- الحرب على غزة تهدد تنفيذ المشروع أو تعطل مساراته، لأن القطاع جزء حساس من خطوط العبور أو اللوجستيات، وبقاؤه غير مستقر سيؤثر على قدرة إسرائيل على تقديم نفسها كمحور تجاري ولوجستي.

إن الإصرار الإسرائيلي على إخضاع غزة بالكامل، وتجويعها أو دفع سكانها نحو الهجرة القسرية، لا يمكن فصله عن المشروع الجيوسياسي الأوسع الذي تسعى إسرائيل لترسيخه: السيطرة على ممرات التجارة الإقليمية والدولية ـ فكما كان استبعاد غزة من الممر التجاري IMEC قراراً استراتيجياً لصالح ميناء حيفا، فإن احتلال غزة وتهجير أهلها نحو سيناء يُمثّل الوجه الآخر لنفس المعادلة: إلغاء أي إمكانية لأن تكون غزة جزءاً من مستقبل اقتصادي مستقل أو سيادي للفلسطينيين.

ما علاقة الممر الاقتصادي الهندي الخليجي (IMEC)

بما يحدث في سوريا ولبنان والعراق؟

- الممر لا يمر مباشرة عبر لبنان أو سوريا، لكنه من ناحية جيوسياسية يقلل من مركزيتهما كطرق عبور تقليدية بين آسيا وأوروبا، لصالح مشروع بديل يتجاوز مناطق النزاع التقليدية ويختصر الزمن والتكاليف.

- هذا التجاوز يضعف الدور اللوجستي والجغرافي لسوريا ولبنان، ويفاقم عزلهما اقتصادياً ضمن معادلة الممرات الجديدة في المنطقة.

- إضافة لذلك، المشروع يأتي في إطار إعادة رسم خرائط النفوذ الإقليمي، حيث يتم إضعاف محاور النفوذ الإيراني والسوري وتحجيم المشاريع المنافسة (خطط النقل الإيراني مثلاً أو طرق سوريا التقليدية) ، ويزيد من الضغوط على الأطراف الرافضة للتطبيع كلبنان وسوريا والعراق لصالح دول الشرط الأوسط المنخرطة في الممر

- ان أحد أهداف المشروع هو محاصرة نفوذ الصين وإيران في المنطقة وتقوية نفوذ الخليج والولايات المتحدة وإسرائيل

- استمرار الحروب أو التوترات في غزة أو لبنان أو سوريا او العراق يهدد استقرار الممر، مما يجعل هذه الدول نقاط ضغط أو تهديد للمشروع إذا لم يتحقق استقرار أو حلول سياسية.

كيف يستفيد هذا المشروع من تقسيم سورية الطبيعية الى دويلات طائفية؟

تقسيم سوريا ولبنان والعراق إلى دويلات طائفية يصب في مصلحة مشروع الممر الاقتصادي الهندي الخليجي الأوروبي (IMEC) من عدة زوايا استراتيجية وجيوسياسية:

أهم الاستفادات

- إضعاف دور المقاومة الإقليمية: التقسيم الطائفي: يضعف سوريا ولبنان والعراق كـ«محور مقاومة» سياسي وعسكري في وجه

المشاريع الغربية والإسرائيلية في المنطقة، خاصة إذا تم إضعاف أو تحجيم قوة حزب الله في لبنان والنفوذ الإيراني في سوريا والعراق.

- تسهيل المرور الآمن للممرات التجارية الدولية تفتيت سوريا ولبنان والعراق إلى كيانات محلية ضعيفة أو متناحرة يقلل من فرص تعطيل أي مشاريع إقليمية ضخمة مثل IMEC، وكذلك يضعف أي تهديد محتمل للممرات التجارية أو خطوط الطاقة العابرة من الأطراف المعارضة للمشروع في دمشق أو بيروت

- عزل النفوذ الإيراني عن البحر المتوسط: التقسيم يمنع إيران من نقل شحنات عسكرية أو طاقة عبر العراق وسوريا ولبنان، ما يمكّن المحور الأمريكي-الخليجي-الإسرائيلي من السيطرة على خطوط عبور وتصدير الطاقة دون منافس في المتوسط، ويعزز مركز إسرائيل على حساب سوريا والعراق ولبنان.

- إعادة رسم خرائط النفوذ لصالح أطراف الممر: التقسيم الطائفي يخلق كيانات ضعيفة يسهل التأثير عليها اقتصادياً وسياسياً، ما يتيح لدول الخليج وإسرائيل والهند التحكم بمستقبل مشاريع النقل والطاقة دون معرقلات قومية أو استراتيجية كبيرة.

الاستفادة العملية للمشروع

- تضعف الدويلات الجديدة قدرتها على الاعتراض، فتُتاح فرص أكبر لاستثمارات البنية التحتية، ويزداد الأمن التجاري للمشاريع العابرة مثل الأنابيب أو السكك الحديدية المرتبطة بالممر.

- تهميش سوريا والعراق ولبنان جغرافياً وسياسياً في المعادلة الاقتصادية الجديدة للمنطقة، فتضيع عليهما الفرصة لجذب الاستثمارات أو لعب دور العبور التجاري أو اللوجستي بين آسيا وأوروبا.

- ان فكرة التقسيم ليست وليدة اللحظة بل مطروحة في استراتيجيات غربية لتفكيك النفوذ العربي القديم منذ عقود، خاصة لتمكين مشاريع اقتصادية أو سياسية جديدة (مثل سايكس-بيكو، الشرق الأوسط الجديد، وغيرها.

- التقسيم الطائفي يزيد من الحروب والصراعات الداخلية، مما يعطي المبرر الدائم لتدخل خارجي بهدف «الحماية» وتأمين خطوط الطاقة أو التجارة الإقليمية.

ان تقسيم سوريا والعراق ولبنان يخلق بيئة هشة سياسياً وأمنياً، ما يسهّل اختراق المنطقة اقتصادياً واستثمارياً لصالح الممر الهندي الخليجي الأوروبي على حساب مصالح شعوبها وقواها الوطنية.

ان الممر الاقتصادي الهندي الخليجي ـ الأوروبي يرتبط بما يحدث في غزة ولبنان وسوريا والعراق من زاويتين:

1 ـ إقصاء هذه الدول جغرافياً واقتصادياً من معادلة العبور الجديدة لصالح تحالفات وطرق بديلة تضعف من نفوذها.

2 ـ قصور تنفيذ المشروع أو تغير مساراته بحسب استقرار هذه المناطق، خاصة فيما يخص غزة التي أصبح الحديث عن تهجير

سكانها يثار ضمن سياق التمهيد الميداني لخطوط الممر التجاري الجديد

الخطة البديلة لمنع تقسيم لبنان وسوريا

تقسيم لبنان وسوريا يعد من التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة، ولتجنب هذا السيناريو، يمكن وضع خطة بديلة تتضمن عدة جوانب سياسية، اجتماعية، واقتصادية ـ إليك بعض العناصر الأساسية لهذه الخطة:

1 ـ تعزيز الوحدة الوطنية

ـ التواصل بين الطوائف: تنظيم حوارات وطنية تشمل جميع الطوائف والمكونات الاجتماعية.

ـ تعليم المواطنة: تعزيز برامج التعليم التي تركز على المواطنة والانتماء الوطني.

2 ـ إصلاحات سياسية

ـ نظام سياسي شامل: تطوير نظام سياسي يضمن تمثيل جميع الفئات بشكل عادل.

ـ انتخابات نزيهة: إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف دولي لضمان الشفافية.

3 ـ التنمية الاقتصادية

ـ مشاريع تنموية: تنفيذ مشاريع تنموية تشمل جميع المناطق لتحسين مستوى المعيشة.

ـ توزيع الموارد: توزيع الموارد بشكل عادل بين المناطق المختلفة لتقليل الفجوات الاقتصادية.

4 ـ الأمن والاستقرار

ـ قوات أمن محلية: إنشاء قوات أمن محلية تتكون من جميع الطوائف لحماية الأمن والاستقرار.

ـ مكافحة التطرف: برامج لمكافحة التطرف والعنف، وتعزيز ثقافة الحوار.

5 ـ التعاون الإقليمي والدولي

ـ دعم دولي: طلب الدعم من الدول الكبرى ومنظمات الأمم المتحدة لدعم الاستقرار والتنمية.

ـ حوار إقليمي: تعزيز الحوار مع الدول المجاورة لتفادي أي تدخلات تؤدي إلى تقسيم المنطقة.

6 ـ الخطوات التنفيذية

ـ تشكيل لجان: تشكيل لجان مختصة من ممثلين عن مختلف الطوائف لوضع خطة تنفيذية واضحة.

ـ جدول زمني: وضع جدول زمني محدد لتنفيذ كل مرحلة من مراحل الخطة.

ـ تقييم دوري: إجراء تقييم دوري للخطة وتعديلها بناءً على المستجدات.

تتطلب هذه الخطة تعاون جميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى الدعم الدولي، لتحقيق الاستقرار ومنع تقسيم لبنان وسوريا ـ إن العمل على تعزيز الوحدة الوطنية والتنمية المستدامة يمكن أن يشكل أساسًا قويًا لمستقبل مشترك.

الهوية والطائفية

نجيب نصير

الرابط للمقال على موقع المجلة

الفنانة عائدة سفر

من الواضح للغاية فشل التشريعات الطائفية في ممارسة الحكم في البلدان السورية، وقبلها فشلت هذه الممارسات التشريعية الطائفية في كل بلدان العالم، ضمن ممارساتها لإحداث المجتمع الحديث، وتوليد دولة حديثة منه، خصوصاً أن بلداننا في مواجهة إستحقاقين إثنين يكشفان عن سؤالين صعبين، من المستحيل الإجابة عليهما، بحضور الأداء الطائفي شكلاً أو مضموناً، أو حتى بالإيحاء، الأول سؤال التنمية، والثاني هو سؤال الهوية، وهما سؤالان مرتبطان عضوياً، في كافة مناحي

ممارسة الدولة، كما هي معروفة الآن في هذا العصر والأوان، ضمن إنجدالها مع البيئة وإمكاناتها المتاحة أو المتوقعة، لتوفير الحد الأدنى لممارسة دولة، وهنا وفي هذا المطب المأزقي المتوالد، تقبع الدولة في البلدان السورية، تنسج بيديها حبالاً لتشنق نفسها، بعناد منقطع النظير، وعصي على الفهم والتفاهم.

فسؤال التنمية، هو سؤال عن شريان الحياة الذي يمد السكان بالطاقة والحيوية، لمتابعة وتطوير الإنتاج، في سياق محلي وأممي، لا يمكن التراجع عنه وإلا الوقوع في الفاقة وتحكم الآخرين، والإنتاج مسألة تأسيسية في الوجود البشري، ليس من ناحية الاكتفاء الذاتي فقط، بل وأيضاً وأساسياً من باب المقايضة مع الآخر المفهوم والذي يمكن التفاهم معه دون قسر حربي محفوف بموازين الربح والخسارة، لتبدو مسألة التنمية هي مسألة تحشيد إمكانيات الإنتاج وتحفيزها على كافة مستويات الأداء المجتمعي، تحت سقف المساواة المطلقة، التي لا يمكن للطائفية تحقيقها، في ظلال التمايز الحقوقي الطوائفي، المنتج للمظلوميات، التي أشد تخريباً ووحشية عن الظلم الأول المؤسس، لأنها تتميز أولاً بخاصيتي الثأر والغدر، وهذا ما يحولها إلى متوالية ممارساتية لا نهاية لها، معطلة الإنتاج وبالتالي التنمية، من خلال تبعثر وتذرر المصالح الجامعة..... إذن لا تنمية والمناخ الطوائفي مسيطر على أداء الدولة، وليس هناك إلا بضع خطابات تعلن النوايا كوعود، مع التذكير دوماً أنه لا عصى سحرية يمكنها تحقيق هذه الوعود، ومع الفشل في التنمية يتم إستبعاد الطائفية عن أسباب هذا الفشل، وتحميل الأسباب إلى قوى سوريالية لا يمكن التأكد من صحتها، وأمها المؤامرة، أو المقاطعة والعقوبات، التي لا سبيل "للمواطن" إلى معرفتها أو المشاركة في مقاومتها، وما عليه سوى تحمل تبعات إخفاق التنمية من لقمته، مبعداً كل شبهات إتهام الطائفية بالتسبب في فاقته، بناءً على قمع مركزي يلغي دور "المواطن" بالتصحيح، أو حتى مشاهدة الملك عارياً. هذا ما وصلت إليه البلدان السورية، التي تجتمع صفاتها عل فاقة في كل شيء، عدا فائض العنف الطائفي، الذي يزيّن لنفسه على أنه طاقة الحق المطلقة.

أما السؤال الثاني أي سؤال الهوية، فجوابه معطل حتى قيام التنمية ودوران عجلتها، وتذوق مكاسبها، وهذا مستحيل، لأنه معطوب عضوياً وعملياً بالطائفية التي تستهلك الإمكانيات الأكبر التي تحتاج التنمية إلى توظيفها واستثمارها، هذا من جهة، أما من جهة ثانية فالهوية هي إعلان

وجود للآخر الذي لا تحترم وجوده هذه الطائفية، ولكن الأشد تأثيراً، هو انعدام الإنتاج الأصلي، الذي يستخدمه صاحب دعوى الهوية للإشارة إلى نفسه وبالتالي إلى وجوده الإيجابة واستعداده للمشاركة والمنافسة في الحضارة الإنسانية، وهنا لا أهمية لأي تراث في صناعة هوية، فالإنتاج هو الهوية، وممارسته وممارسة التصرف به على أسس المقايضة الحضارية، هو ما يجعل هذه البلدان مرئية على خرائط المصالح، وإلا ستبقى مخططات التحكم وامتصاص الثروة قائمة، وهذا أيضاً يحتاج إلى التخلف، وتشويش الهوية بقلة الإنتاج أو انعدامه، عامل حاسم في تكرار إنتاجه وهذا ما تتربع على قمته الطوائفية، بوصفها إعدام حقوقي للمساواة، وإبادة حقيقية لاستحقاق الدولة المعاصرة.

المسألة لا تكمن في كشف أسباب الطائفية، أو حتى تبريرها، فهذه كلها تتموضع خارج السؤالين الآنفين، فالطائفية موجودة، والمحاصصة تؤكدها وتباركها، والتشريع يجذرها، والممارسات الجهولة تقيمها كأصنام غير مرئية تتم عبادتها، وكل هذا موجود وملموس، ولكنه خارج عن دورة الحياة الطبيعية فيما يخص التنمية وتوأمها الهوية، كعطب سرطاني لا ينتهي مفعوله قبل الفناء، والتجريب في هذه المسألة هو ضروب من الشعوذه والوهم، فتكنولوجيات العصر (المجتمع والدولة منها) عناصر محايدة ما ورائياً، مثلها مثل جميع الأدوات التكنولوجياتية، تنعطب نتيجة الاستخدام المغلوط ، وتنهار نتيجة الإصرار على طريقة الاستخدام، وبذلك تختل التعاريف عن وظيفتها المعرفية في إحداث الوعي، والتنمية والهوية، ليستا خطب في الإعلام، بل هي إجراءات تحتاج إلى إمكانيات واقعية مجربة وموثوق بها، حتى الآن لم تقارب الطائفية عملية إجتماعية إيجابية إلا وبعثرتها وقضت عليها، وليس للمواطن العادي جداً، إلا أن يفهم هذه الواقعة، من باب تأثره بالفاقة على الأقل، أو رؤيته المعرفية لواقع و مستقبل، التنظيم الاجتماعي الطوائفي على الأكثر، حيث المستقبل لا تقل حلكته عن غموضه، ليتحول سؤالي التنمية والهوية، إلى سؤال الوجود، الذي تنفتح أمامه كل الطرق للمحافظة عليه، بما فيها الانتحار، بواسطة إبادة الآخر، المختلف في هويته البدائية جداً، والتي لم تعد تصلح للاستخدام.... ألا وهي الطائفية!.

محمود شريح

عن ديوان لؤي زيتوني وليمة لعشبة الخلود

الرابط للمقال على موقع المجلة

كتاب

د. لؤي زيتوني في ديوانه **وليمة لعشبة الخلود** (دار فكر للأبحاث، بيروت 2025، مطبعة جورج الحاج)، يردُّنا، مجازياً، إلى تراث سورية العظيم، الوافد من بلاد سومر، مُزداناً بملحمة جلجامش حيث البحث عن عشبة الخلود، أي الحياة الأبديّة، عبر تطواف الروح الأزلي في العالميْن، السُّفلي والعُلوي. لكنّ غرضَ د. زيتوني متّصلٌ وثيقاً بفكره السّوري القومي الاجتماعي. ومن هنا تندرج قصيدته تحت خانة الشّعر التمّوزي الذي رفع بيرقَه جماعة مجلّة **شعر**، وفي طليعتهم خليل حاوي وأدونيس وجبرا ابراهيم جبرا وبدر شاكر السيّاب ويوسف الخال، وإن كان د. زيتوني يستلهم الكلمة منطلقاً للإبداع:

أعظمُ الإبداعِ كلمةْ

فحزنٌ يولَدُ من كلمةْ

وفرحٌ يصعدُ في كلمةْ

وعرشٌ يسقطُ بالكلمةْ

وسماءٌ تُبنى على كلمةْ

لكنّ ذاتي الواقعة في صحارى الصّمت

تعيشُ أعاصيرَ الكلمةْ

خلفَ فضاءاتِ الضّياءِ

لتسمعَ في وضح النّهايات:

«في البدء كان الكلمةْ»

ليدفعَ اليأسَ عنه إثر ما آلت إليه بيروت فدمَغت بعضَ بيته الشّعري بحزن يكن منه بُدٌّ:

في بيروت

يعلّق النّاس مصابيحهم

على سمواتٍ مستعارة

يعلنون طيفاً بهيئة سفّاحٍ

حارساً عند أبواب أحلامهم

في بيروت

يضيع المارّون عن وجه التّاريخ

فمتى نبني للحقيقة وطناً وبيوتْ؟

ومتى نسترجعها بيروت؟

في تقديمه إلى الدّيوان يلحّ د. علي مهدي زيتون على أنّ د. زيتوني "كشف عن أكبر همومه في ما يأمله بأن تصير عليه الأمّة. وعنوان بهذه الإمكانات التعبيريّة كفيل بالإشارة إلى لغة شعريّة تستطيع الإفصاح عن مواجع الشّاعر بكلّ دقائقها، وما تثيره من تطلّعات".

وإذا كان د. زيتوني ألمح ضمناً إلى جلجامش في عنوان ديوانه، فإنّه جهر علناً لغياب عشتار، رفيقة جلجامش، عن المشهد التمّوزي، وإن بقيا في وعيه الباطن ركيزة لآماله القوميّة، تذكرة بحسرة حاوي في قصيدته الفاجعة "لعازر 1962"، فنطق د. زيتوني بالهمّ نفسه:

لا وقت لي

لكي أحصي الرّبيع

وما تبقّى منْ أزهارْ

لأنّ عُشّاقَ اللّونِ انتهوا

وانقضى النّهارْ

وأُفقُنا لا يعرِف إلّا الرّمادَ

وظلامَ الرّيحِ النّازِفِ

ملءَ الغبارْ

لا وقتَ لي

إنّ الجرادَ يقضُّ

وليس لنا عِشتارْ

مُنذراً بالخراب واليباب وسط غياب الفداء، داعياً، في آن، إلى حتميّة التمسّك ببعث الحياة وتجدّدها تحت بيرق الزّوبعة.

كيف نخرج من مفهوم الشعب إلى مفهوم الأمة؟

مقاربات حول الهوية السورية

نظام مارديني

الرابط للمقال على موقع المجلة

الفنانة عائدة سفر

مقاربة موضوع «الهوية» معرفيّاً في الفضاء السوري وهلاله الخصيب، أشبه بعملية دخول في الفاصلة الأهم والأخطر من الطريق الطويل الشائك الذي يفترض أنه يفضي إلى بناء دولة المواطنة ذات الطابع الديمقراطي.

فمنذ بدايات تشكلها في القرن السابع عشر تقوم الدولة المدنية الحديثة على ثلاثة أسس رئيسية: حدود جغرافيا سياسية تحدّد كيانها، ومواطنون من سكانها، وقوانين يتساوى أمامها مواطنو الدولة بغض النظر عن جنسهم، أو لونهم، أو عرقهم، أو دينهم أو لغتهم.

يقول الشاعر السوري أدونيس إنّ «الهوية

الثقافية، مثل الحب، هي حوار، ارتباط بين الذات والآخر. فالآخر ليس حاجة حوارية فقط: إنه عنصر مشكّل للذات». ولكن هذه الذات مرتبطة بالمكان، أي بالبيئة الطبيعية التي تشكّل هوية الفرد والجماعة.

صحيح أن عملية البحث عن هذه الهوية لا تخلو من التحديات والصعاب، إلاّ أنها في الوقت نفسه فرصة ضرورية للتعرّف إلى مَوَاطن القوة الكامنة في داخل الفرد والمجتمع واستثمارها إيجابياً.

يتحدّث هارالد ميللر مؤلف «تعايش الثقافات»، الحانق على صموئيل هنتنغتون، عن الدولة بوصفها ابنة الجغرافيا الملموسة والتي لا يمكن تجاوزها أو تجاوز حكم الأسماء فيها، إلا أنّ «الثقب الأسود» الذي تركه الصراع في العراق وسورية حاول أن يسقط طرحه أرضاً. لكن التأسيس الحقيقي لنظرة تعتد بجدال المكان والبيئة الجغرافية في تحديد مفهوم الهوية وتشكيل شخصية الإنسان، ينبغي أن يتأسس على أن الهوية مفهوم مستقر وثابت، ومفهوم قلق يمثل نقطة تقاطع مؤثرات عديدة وظروف مختلفة، لكنها لا تتغير بتغير الزمان والمكان أو تختلف باختلافهما، فالعناصر الأساسية في تكوين الهوية تكتسب صفة سيرورتها وتحوّلها الدائم داخل حدود جغرافية واحدة.

وهنا لا بد من رؤية أن التنوع البشري، الإثني ـ الثقافي، معطى تاريخي، وظاهرة لصيقة بالوجود الإنساني وطبيعة البشر، فيما التعددية أطروحة فلسفية نظرية، وممارسات وإجراءات وجيوسياسية ترتكز في مرجعيتها على ذلك المعطى وتلك الظاهرة. والتعددية عامة تنبع من حاجة الفرد والمجتمع، لوعن ماهية انتمائه وهويته، ومن يكون إزاء الانتماءات والهويات الأخرى، وما موقعه ودوره في العالم، تاريخياً، وفي هذه اللحظة، ومستقبلاً. لكن التعددية لا تعني عزلة الجماعات بعضها عن بعضها الآخر وإقامة كانتونات ذات حدود محروسة بين جماعة وأخرى. حين تُفهم هكذا تكون المقدمة لنشوء سوء فهم مؤسف وسوء تمثيل للآخر وتصويره، ما يُفضي إلى احتدام الكراهية والنبذ والإقصاء، ومن ثم الميل إلى العنف.

في كتابه «الهوية والعنف وهم المصير الحتمي» 2006 يرى إمارتياكومارسن، وهو فيلسوف واقتصادي هندي، حاز نوبل الاقتصاد عام 1998، أن أسهل السبل «ليس دوماً أفضل طريقة لبناء مستقبل لأي بلد، خاصة عندما يكون هناك شيء مهم جداً على المحك هنا، وبالتحديد الحاجة إلى أن تكون الأمة كتلة من المواطنين، لا مجموعة من الإثنيات الدينية».

لقد ميّز علم النفس الاجتماعي العلاقات بين الهوية الاجتماعية والانتساب إلى الجماعة، فيمكن أن نميّز جماعات الانتماء من جماعات المرجعية. ودلت أبحاث تاغفل وترنر على أن الأفراد يميلون إلى بناء هويتهم الاجتماعية انطلاقاً من معطيين، فهم يبحثون عادة عن هوية اجتماعية إيجابية مبنية على مقارنات

جيدة يمكن أن تُنفَّذ داخل مجموعات انتماءاتهم وبعض مجموعات مرجعياتهم، وعندما لا تحقق مجموعة الانتماء تقويمها إيجابياً يحاول الآخر مغادرة مجموعته أو جعلها أكثر إيجابية.

الهوية ليست وجوداً سابقاً علينا، يتلبسنا ويُحكم إغلاق دائرته حولنا فحسب، إنما هي وجود يتشكل بناء على ما نتلقاه من تعليم وما نرثه من معارف وما نتعرض له من مؤثرات، وجود يكبر بنا ومعنا، نشكله ويشكلنا في آن واحد، أي هو ذاك التفاعل العمودي والأفقي بين الفرد والأرض وتفاعلهما، ويحصل بالتطور لا بالخلق كما يلاحظ عالم الاجتماع النهضوي أنطون سعاده في مؤلفه القيم «نشوء الأمم».

* * *

الهوية ليست إذن أساس وحدة المجموعة، بل هي حاصل سيرورة وتتابع التماثل والتمايز الذي تسعى المجموعة من خلاله إلى تأسيس تماسكها وإبراز موقفها بالنسبة الى مجتمعات أخرى. فالفرد من هذا المنظار هو ابن البيئة الجغرافية السورية ونتاج التاريخ السوري بتحولاته التراجيدية وتناقضاته وصراعاته وإشكالياته... وتحديات البيئة الطبيعية تفرض على السلوك وعلى طبيعة الشخصية الفردية والاجتماعية شروطها. لكن، بقدر ما يتكيف الفرد والمجتمع مع معطيات البيئة بقدر ما يتكيف مع تحدياتها وتحولاتها، وهذا لا يعني البتة أن البيئة الطبيعية وإرث التاريخ السياسي والاجتماعي لا يكفيان لحقيقة ميول الأفراد والجماعات للمجتمع السوري. وبهذا المعنى يعتبر المكان مادة الذاكرة وإطارها، وهو منظومة تفاعل بين الجماعات والأرض، كما يشير إلى ذلك سعاده في كتابه «نشوء الأمم» إذ يعتبر أن «الأمّة جماعة من البشر تحيا حياة موحّدة المصالح، موحّدة المصير، موحّدة العوامل النفسية – المادّية في قطر معيّن يُكسبها تفاعلها معه، في مجرى التطور، خصائص ومزايا تميّزها عن غيرها من الجماعات».

هكذا، حين نكون إزاء الثنائية الكبرى، الأرض والإنسان، إنما نكون في الحقيقة إزاء وجود مجتمعنا السوري ومصيره. فالجماعات البشرية تتفاعل في إطار أمكنتها وعبرها. والذين يتفاعلون في وحدة حياة في المكان الواحد يخترعون عوامل وحدتهم من لغة وتقاليد وتاريخ، وهي نتاج تجربة حياة مشتركة لفترة تمتدّ لألوف السنين.

غير أن ذلك كله لا يعني أن ثمّة عناصر جوهرية في تركيبة الهوية تتصل بالدين واللغة والقيم الاجتماعية المختلفة، رغم أنها مؤثرات ناتجة من مجرى تطور المجتمع مع نفسه، مؤثرات تمكّن من استيعاب المتغيرات الطارئة كمحددات جديدة للهوية أو محددات جديدة لا يمكن تعريف الهوية أو تحديد علاقتها بالعصر في معزل عنها.

لا تظهر الهوية الاجتماعية إذن على أنها انعكاس بسيط أو تجاور وتجميع في ضمير الفرد وانتمائه وأدواره الاجتماعية. إنها كلّ

ديناميكي نشيط فاعل تتفاعل جميع عناصره في تكاملية أو في صراع. وهي تنتج من «استراتيجيات انتمائية» يحاول الفرد من خلالها الدفاع عن وجوده ورؤيته الاجتماعية، ودمجه في المتحد، وفي الوقت نفسه يقوِّم ذاته ويبحث عن تماسكه المنطقي الخاص به.

إن أكبر تحدّ يجابه المجتمع السوري هي محاولة الجماعات صناعة مزيد من الهويات الفرعية التي تُقسِم الشعب إلى مسمّيات جديدة وعناوين تتيح هي الأخرى لصُناعها احتلال مقعد هنا أو هناك. غير أن اعتقاد الجماعات الطائفية والمذهبية والإثنية بأن انفصالها بعضها عن بعضها الآخر، سيحلّ المشاكل التي تعاني منها، هو وهم هائل، فالانفصال سيحكم عليها جميعاً بمصير الضعف والانسحاب من ساحة الفعل التاريخي في المنطقة الى أبد الآبدين.

إن تثبيت الهوية ليس مجرّد إظهار وانعكاس للوحدة الثقافية والاجتماعية لدى مجموعة ما، بل إحدى الوسائل التي تحاول المجموعة ان تبني وحدتها بها. هذا المقدس المحرك يقترح على أعضائه صورة مجموع موحَّد متجاوزاً التنوعات الحقيقية.

* * *

في الطريق إلى مفهوم الهوية الواحدة سنكون أمام ثلاث مسارات متكاملة، يأخذ بعضها بعضادة بعض؛ في الاجتماع والاقتصاد والسياسة كما في الثقافة.

ما نحتاج إليه في التكوين الاجتماعي، أن نخرج من مفهوم الشعب إلى مفهوم الأمة. وفي الاقتصاد من استهلاكية الهدر ومدلولات اقتصاد العسكرة ورواسبها، إلى اقتصاد الانتاج؛ الانتاج الذي يكثّر فرص العمل، ويقلل البطالة، ويعيد تدوير رؤوس الأموال، ويحافظ على الثروات الوطنية من الهدر، ويرفع الناتج القومي العام، ويزيد من نموّ الدخل، لتتجلى أبرز ثماره بانبثاق شريحة اجتماعية وسطى؛ هذه الشريحة التي تعلمنا في علم الاجتماع السياسي، أن تكون أساس الاستقرار في كلّ بلد، والحاضن الذي تنشأ فيه الوطنية، وهي خطّ الضرورة الذي يُنتج الأمة، كإطار توحيدي جامع للوطنية السورية.

كما نحتاج في الحقل السياسي أن تخرج إستراتيجيتنا من منطق سوريا ضرورة عربية، إلى إستراتيجية سوريا كضرورة سورية، يكون للسوريين جميعاً، شماله ووسطه وجنوبه، لشرقه وغربه وهكذا، دون أن نقع أبداً بفخّ جديد، من قبيل الدعوة إلى أن تكون سوريا كضرورة عربية أو إسلامية، لأن كلّا هاتين الضرورتين ليستا حلاً، إنما هي إعادة إنتاج للأزمات بنحوٍ آخر في مجتمع متنوع، تلك الازمات التي أنتجت انقسامات وحروب ومعضلات عديدة، كما يمكن أن تقود هذه الازمات إلى انهيارات جديدة، لو بقينا نعمل من خلال المعادلة السابقة، كسورية ضرورة عربية وإسلامية.

إضاءات على دستور سعاده

عبدالوهاب بعاج ـ الحلقة الأولى
مفهوم الدستور

الرابط للمقال على موقع المجلة

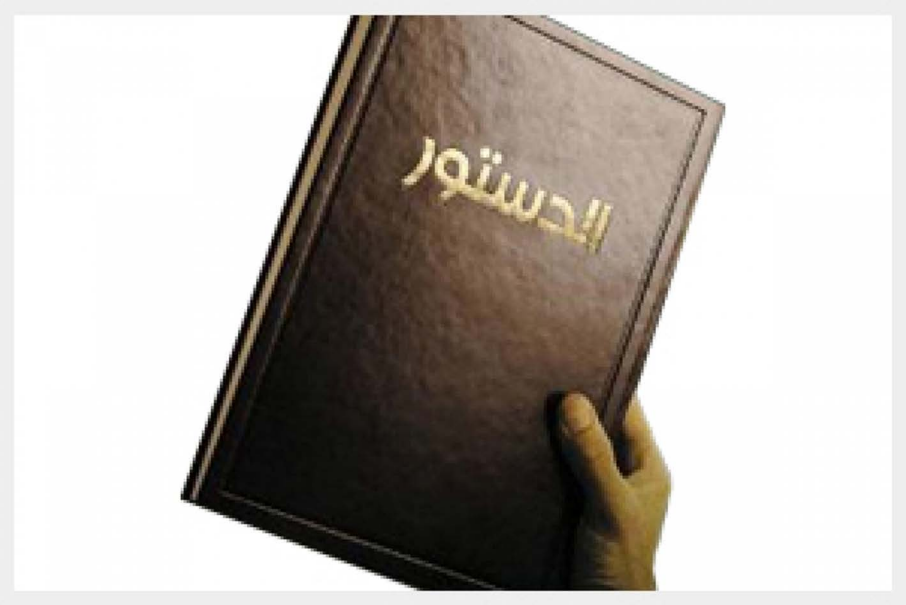

مقدمة عامة

الدولة الحديثة، تعد دولة دستورية حيث تجعل من الدستور القانون الأعلى، الواجب الاتباع في مواجهة الحكام والمحكومين. ومنه تستمد السلطات العامة سندها الشرعي في الحكم وعلى ضوئه تتخذ النظرية العامة للقانون، التي تسود علائق المحكومين، بكل صورها.

(فالصرح القانوني يسير على مبدأ التدرج الهرمي للقواعد القانونية، فكل قاعدة تستمد سند مشروعيتها من القاعدة التي تعلوها حتى يصل الأمر إلى الدستور الذي يجعل مكان الزعامة في قمة هذا الهرم).

الدستور

(هو القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها ذلك النظام، يجب النظر إليه بأنه لم يعد مجرد نص سياسي ناتج قواعد قوى المجتمع، ولكنه أصبح وثيقة قانونية تفرض قواعدها على جميع السلطات في الدولة).

(مجلة الفينيق القانونية والسياسية 518 – 519)

و (هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم، وشكل الحكومة، وينظم السلطات العامة فيها، من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات التي بين السلطات وحدود السلطة، والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات. ويضع الضمانات تجاه السلطة،

ويشمل اختصاصات السلطات الثلاث.

وتلتزم به كل القوانين الأولى مرتبة في الهرم التشريعي. فالقانون يجب أن يكون مستوحياً للقواعد الدستورية وكذلك اللوائح، يجب أن تلتزم بالقانون الأعلى منها مرتبة. إذا ما كان القانون مستوفياً القواعد الدستورية).

(ويكيبيديا -دستور-الموسوعة الحرة)

ودستور سعاده

بعد وضع المبادئ، وهي محور العقيدة القومية الاجتماعية لا بد من وضع النظام الذي يحقق نجاح هذه العقيدة

درس سعاده عدداً من الدساتير العالمية والمبادئ القانونية، ونتيجة هذا الجهد وضع هذا الدستور.

مر هذا الدستور بمراحل منذ 1934، ونسق بالعام 1937، حيث صدر مستكملاً شكله الحالي

فيه

المقدمة: وفيها (تأسس الحزب بموجب تعاقد بين الشارع صاحب الدعوة إلى القومية السورية الاجتماعية وبين المقبلين على الدعوة).

وقد أدى الزعيم قسم الولاء لأمته السورية.

وقد قسم المبادئ إلى قسمين / المبادئ الأساسية والمبادئ الإصلاحية / وكلا القسمان يؤلفان (قضية واحدة)

وكانت مواد هذا الدستور أربعة عشر مادة وأربعة مراسيم دستورية (مؤسسة العمد ومجلسهم-مؤسسة المنفذيات-مؤسسة المديريات-مؤسسة لجان المديريات ومجالس المنفذيات).

مرسوم 5 – (القانون المالي) والمرسوم 6 – (قانون الضرائب) أما السابع فهو رتبة الأمانة.

كما أصدر المراسيم: مرسوم بإنشاء لجنة النقد العقائدي-وإنشاء اللجنة السياسية-وقانون الندوة الثقافية-وكذلك مرسوم الطوارئ.

من خلال هذا العرض لنص الدستور (عناوين) نجد أنه جعل غاية الحزب في المادة الأولى، ومبادئ الحزب الأساسية والإصلاحية في المادتين الثانية والثالثة، لينتقل بعدها إلى السلطة وتكوينها، ثم إلى المؤسسات التنظيمية، ليعود بشكل خاص إلى رتبة الأمانة لما لها من شأن في قيادة الحزب.

وفي كلمة توضيحية للمراحل التي مرت على وضع المبادئ جاء (وطدت عزيمتي على إنشاء النهضة السورية القومية الاجتماعية، التي جعلت غايتها إحياء حقيقة الأمة السورية وشق طريق وجودها وارتقائها وإقامة نظام اجتماعي جديد فيها).

وحول توضيح تعاليم المبادئ قال:

(إن هذه التعاليم المضبوطة في هذه الطبعة الرابعة (المتداولة) هي الكاملة والتي يجب أن تعتمد (18 -أيلول 1947)

وعن الدستور كما، جاء في المقدمة التي هي جزء لا يتجزأ منه قال: (تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي بموجب تعاقد بين الشارع صاحب الدعوة إلى القومية السورية الاجتماعية وبين المقبلين على الدعوة، على أن يكون واضع أسس النهضة السورية القومية الاجتماعية زعيم الحزب مدى حياته. وعلى أن يكون معتنقوا دعوته ومبادئه أعضاء في الحزب يدافعون عن قضيته ويؤيدون الزعيم تأييداً مطلقاً في كل تشريعاته وأدارته الدستورية).

وقد قسم الشارع المبادئ إلى أساسية وإصلاحية ليكون القسمان (قضية واحدة هي قضية الأمة السورية، وسيادتها واستقلالها وارتقائها).

(إن الأصل، أو الدستور بالذات، والمراسيم الدستورية لم تتناول غير الشؤون الأساسية، وإيجاد المؤسسات للأغراض الإدارية الأساسية.

أما النظام أو القانون الداخلي فقد جمعت مواد كثيرة منه في الوطن، ولم يتمكن من طبعه بسبب ظروف الجهاد. ولسد هذا الفراغ جرت القاعدة باعتماد مصدرين (العرف والاجتهاد العملي) كلما خلت التعليمات أو لم يمكن الحصول عليها).

(رسالة إلى وليم بحليس- الرسائل ج2 -ص 378)

لنخلص إلى أن الدستور – هو الذي يحدد شكل الدولة ونظامها

الدولة ونشوئها

سعاده في كتابه العلمي (نشوء الأمم) درس نشوء النوع البشري، مستعرضاً النظريات الدينية والعلمية، ليخلص إلى أن تطور الإنسان

(بتغيرات بطيئة تحت تأثير البيئة المتطورة

وبعد استعراضه السلائل البشرية، التي يذهب بها إلى الرأي أن (التطور أو التنوع التطوري) هو التعليل الأرجح لحدوث السلالات)

وفي الفصل الثالث يدرس سعاده (الأرض وجغرافيتها) ليخلص إلى أن (لا بشر حيث لا أرض ولا جماعة حيث بيئة، ولا تاريخ حيث لا جماعة)

ومن (الاجتماع البشري) و (المجتمع وتطوره) ليخلص إلى أن أوجدت الأبجدية والتجارة اتجاهاً ثقافياً جديداً انتهى إلى عصر الآلة الصناعية الذي هو عصر التمدن الحديث، وهذا العصر فسح للثقافة العقلية أوسع مجال ورقى التفاعل الاجتماعي إلى درجة عالية جداً.

(86)

لنأتي إلى موضوعنا (الدولة) نشوئها وتطورها في الفصل السادس حيث يستغرق البحث أكثر من خمسين صفحة من الكتاب.

يقول سعاده: (التطور الثقافي بجميع مظاهره)، يرتقي ويسبق غيره من حيث أسباب الحياة أوفر وأرقى مما في سواه)

(ولعل الدولة أجدر الشؤون والمظاهر الثقافية تمثيلاً للحياة العقلية التي هي من خصائص الاجتماع الإنساني حتى ليمكن القول إن الثقافة الإنسانية والدولة صنوان)

(وبديهي أن الدولة شأن ثقافي بحت، لأن وظيفتها من وجهة النظر العصرية. العناية بسياسة المجتمع وترتيب علاقات أجزائه في شكل نظام يعين الحقوق والواجبات، أما بالعرف أو العادة-في الأصل- وأما بالغلبة والإستبداد.

فهي شأن من شؤون المجتمع المركب لا وجود لها إلا في المجتمع، وكذلك السياسة لا وجود لها بدون الاجتماع)

(88)

(منذ نشأت الدولة، أصبحت هي شخصية المجتمع وصورته يعظم بعظمتها، ويصغر بصغرها).

وإننا نرى

(الدولة هي التي تشكل المجتمع وتعين مداه، وتكيف شؤون حياته وتمثل شخصيته)

(105)

إن مبدأ (أن الشعب لم يوجد للدولة، بل الدولة للشعب)

هذا هو المبدأ الديمقراطي الذي تقوم عليه القومية، فالدولة هي دولة قومية حتماً)

(138)

(كل ما ورد عن نشؤ الأمم -طبعة دمشق)

الحضارة الأشورية

إعداد: محمد جميل عليان

الرابط للمقال على موقع المجلة

قامت مملكة آشور في شمال بلاد ما بين النهرين، ثم توسعت إلى نينوى وخورس باد، وكانت دولة عسكرية تقوم بشكل كبير على العبيد، أقامت إمبراطورية من النيل للقوقاز، أشهر ملوكها:)آشوربانيبال،((تغلات فلاسر الثالث)، (سرجون الثاني) (سنحارب) (آشور ناصر بال الأول)، (آسرحدون) و(باليط الثاني).

اشتهر الأشوريون بصيد الأسود، وعُرفوا بالقوة والبأس، وساهموا في تطوير وسائل الدفاع والحصار وأدوات القتال، وكانت إمبراطوريتهم أول من أدخل الأسلحة الحديدية إلى بلاد ما بين النهرين، وتميزوا بإستراتيجياتهم العسكرية واختراق تحصينات الأعداء، وبرعوا في صنع تماثيل الثيران المجنحة التي كانت تقام أمام القصر الملكي، وتزيين الجدران بنقوش المعارك ورحلات الصيد، وانعكست طبيعتهم المُقاتلة هذه على أعمالهم الفنية، فرسموا مشاهد الحروب والجنود على الخزف والمزهريات والأواني

الأخرى المصنوعة من الطين.

اعتمد الأشوريون الكتابة المسمارية، التي كانت تُكتب على ألواح الطين، وأشهر مخطوطاتها ملحمة جلجماش، ويُعتبرون أول من علّم العالم الأبجدية، كذلك ساهموا في تأسيس علم الفلك، وأبدعوا في فن النحت، وركزت علومهم على الأمور المرتبطة بالزراعة، واعتمدوا نظام العد الستيني، وعرفوا الكسور، والمربع والمكعب والجذر التربيعي، واعتمدوا التقويم القمري، وقسموا السنة لشهور، والشهور لأيام، وكان اليوم عندهم 12 ساعة والساعة 30 دقيقة.

بسبب قلة المواد الخام مثل الحجر والخشب والمعادن في بلادهم، أقام الأشوريون علاقات تجارية قوية مع مملكة كانيش، وعقدوا معها اتفاقيات تجارية، وشراكة وتداول البضائع، كما صدّر التجار الأشوريون المنسوجات والقصدير إلى بلاد الأناضول وقايضوها بالذهب والفضة والنحاس.

اعتمد الأشوريون الزراعة المروية، وحفروا القنوات، لنقل المياه من النهر إلى الأراضي الزراعية، وزرعوا الحبوب والفاكهة والخضروات والكروم، واعتنوا بتربية الدواجن والخنازير والأغنام والماعز.

صنع الأشوريون الفخار والأطباق والأواني والملابس والسلال والقوارب والأسلحة، إضافة إلى العربات الحربية والسفن والأثاث والتماثيل الدينية والآلات الموسيقية.

بنى الأشوريون معابدهم وقصورهم من الحجر، وإتخذت شكلًا هرميًا متدرجًا، وبنوا بيوتهم من الحجر، وتميزت بأنها مستطيلة الشكل، وكانت قصورهم تُزين بالنقوش والمنحوتات والعاج، وكان تمثال "لاماسو" يحرس مدخل القصر وهو على شكل أسد مجنح برأسٍ بشري.

اهتم الآشوريون بالطب لحاجتهم إليه في الحروب، كما طوروا أدوية للإصابات الخطيرة، وعالجوا الأمراض بالحبوب والمراهم، واخترعوا الأقفال والمفاتيح، واستخدموا تقنيات لتعبيد الطرق واستخدام الحديد، وكانوا أول من استخدم الغيتار والعدسة المكبرة والبريد، كما طوروا صناعة الزجاج، واستخدموه على الفخار لحفظهِ لفترةٍ أطول.

كان نظام الحكم في الحضارة الآشورية ملكيًا، وكان الأشوريون يعتقدون أنّ الإله هو من يختار الملك، ويمده بالقوة، واعتبروا أنّ ملوكهم ممثلين للآلهة على الأرض، ويتولون مهام تشريع القوانين والإدارة العامة للإمبراطورية وقيادة الجيش الآشوري، وكان بلاط الملك يضم الوزراء والمسؤولين والخدم، ومسؤولي القصر الذين يديرون شؤون القصر والأراضي والمباني الملكية الأخرى.

في نهاية القرن السابع قبل الميلاد، سقطت الأمبراطورية الأشورية بسبب هجمات البابليين والميديين، وسقطت مدينة "كالح" مرتين، كما سقطت مدينتا "أشور" و"نينوى"، وبذلك إنتهى الحكم الأشوري.

نجيبة...العجيبة

خطوبة انتهت بمهزلة وخسارة!

أنطوان يزبك

الرابط للمقال على موقع المجلة

الفنانة عائدة سفر

من يدرك معنى الكلمة وأهميّتها في حياتنا وكان القدماء يقولون:

«كلمة بتهدّ وكلمة بتعمّر ».

الكلمة تقتلنا والكلمة تحيينا فكم من مرّة يلفظ الإنسان كلمة في الوقت والزمان غير المناسبين، فتشتعل المشاكل ويقوم الشجار، وكم من مرّة تصادفنا المتاعب بسبب كلمة تقع في غير مكانها أو بسبب استعمالها الخاطئ فيفهمها الطرف الآخر وكأنها إهانة فتشتعل المعركة ويدبّ الخلاف.

المصطلحات تتبدّل بحسب الأمكنة والأزمنة وكم من كلمة يقصد بها معنى معيّنا فتتحوّل إلى شرّ مطلق بسبب عدم فهم هذه المصطلحات

على حقيقتها؛ فتختلط المعاني وتتبدّل المفاهيم من جيل إلى جيل.

في أواسط القرن الماضي عاد «المغترب الكريم» فضول إلى ربوع لبنان من المهجر من أميركا اللاتينية إلى ضيعته الوادعة التي تتناثر بيوتها على عدد من التلال الخضراء المكسوة بأشجار الصنوبر والسنديان والشوح.

كان فضول كما كلّ المغتربين ينوي اختيار عروس من الضيعة قبل أن يتجاوز الخمسين ويفوته قطار العمر وهو يقترب حثيثا من الكهولة، فيتزوّج ويعود سريعا إلى عمله ومصالحه في بلاد الاغتراب.

كان فضول صاحب ثروة كبيرة، وعلى الرغم من براعته في التجارة، كان بسيطا ويعيش على بركة من فطرته الأولى وتفتقر شخصيته إلى الإدراك الاجتماعي وحسن التصرف خاصة بين مواطنيه الذين يمتازون بما نسمّيه «الحربقة» وحب الإفساد والسخرية من الناس البسطاء.

غادر فضول لبنان وهو فتى ولم يختلط كثيراً بأبناء قريته ليتعرّف عن كثب على تقاليد وطباع سكانها ويتعلم كيف يحتاط من قفشاتهم ومزاحهم السمج.

وصل فضول إلى القرية وبدأ جولته على بيوت الصبايا العازبات، فيستقبل بالترحيب وهو العريس الثري (المقرش = الغني صاحب القروش) ونيّال يلي بدها تأخذ فضول فيكون بختها أبيض ونصيبها محرز!

بعد اللف والدوران على العرائس استقرّ رأي فضول على فتاة بارعة الجمال تدعى نجيبة وهي الوحيدة من كل بنات الضيعة التي لفتت انتباهه بسبب شعرها الأشقر الطويل وعينيها الزرقاوين وهي تشبه أمها البقاعية البيضاء الشقراء ونجيبة تلمع مثل ليرة الذهب كما يقولون في الضيعة، على الرغم من أن والدها كان شديد السمرة لكن بياضها على ما يبدو أخذته من أمّها.

وقع فضول بحب نجيبة على الفور وخلب بياض بشرتها لبّه، هو القادم من بلاد السانتوس في أمريكا الجنوبية حيث السحنة السمراء هي الغالبة، وصار يمضي معظم أوقاته بين إقامة مآدب لشبان الضيعة الطفيليين الذين لم يفارقوه، وبيت نجيبة تمهيداً للعرس المنشود ويوم الإكليل المنتظر وكانت نجيبة متضايقة من فضول على مضض لأنها لم تكن مقتنعة به كثيراً، فلم يعجبها لباسه ولا طريقة كلامه ولا سنّه و أكثر ما كرهت فيه عيونه الزائغة الفارغة التي تراقبها بشكل متواصل بنظرة الأبله المسلوب وتقول في سريرتها: يا دلّي كيف بدي آخذو هيدا مش بس من عمر بيي ومسطول كمان وتيابو من أيام نوح العمى شو(كحتي = بخيل).

لكنّها قبلت بهذا الزواج طمعا بالمال والسفر والحياة الهانئة في كنف رجل ثري يؤمّن لها الرفاهيّة.

ذات يوم استوقف فضول أحد اقربائه وكان

من النوع المستهتر الذي يحب الهزء وتركيب المقالب السمجة والعبث فقال له:

شو يا فضول بعد ما قلت شي قصيدة لنجيبة، عيب عليك يا شيخ الأصول بتقول، لازم تقول لها كم بيت من الشعر تقولها لهي المخلوقة حتى تشوف فيك البطل والفارس وإلا استسخفوك أهلها يا شيخ....

فطن فضول لتلك المسألة وقال في سريرته نعم فعلا يجب أن أقول لها قصيدة، على الأقل كم بيت شعر... وإلا سوف تنظر إليّ نجيبة نظرة احتقار واستخفاف.

أخذ المسكين يشحذ ذاكرته باحثا عن بقايا كلمات وأشعار من الماضي ممّا كان يسمعه من زجل وميجنا وعتابا وبعد أن استنفد ذاكرته وحكّ رأسه مرارا « نظم» لها هذه الأبيات الهزيلة الضعيفة والركيكة المضحكة:

حبيبتك يا نجيبة

وحبيت عيونك الزرقا

حبيت ركزتك الأديبة

الله شو مسلّم عليكي

وقت يلي خلقك هالقد

فتنة وبارعة ولبيبة

آخ يا نجيبة آخ قديشك

حلوة يا غريبة عجيبة!

لم يكن فضول يعلم أنه في لغة اللبناني اليومية في تلك الأيام يطلقون نعت عجيبة على كل من يولد وفيه نقص أو عيب خلقي أو تشوّه خاصة في الشكل والوجه وكانوا يقولون:

حرام هالولد خلقان عجيبة، عيونه «زوط» أي أنه أحول أو رأسه كبيرة كالبطيخة فيلقبونه بأبي بطيخة أو فمه مشوّه إلى آخره فيقال له «عجيبة ».

في اليوم التالي قصد فضول منزل حبيبته وبينما هو جالس في ديوان البيت الواسع على طرّاحة قرب عمود السقف أسمع فضول القصيدة لنجيبة، فهبّت غاضبة ونظرت إليه شذرا واستشاطت حنقا وغيظا وكانت النقطة التي فاض بها الوعاء وقد جاءتها هذه المسألة كفرصة سانحة، لتصب جام غضبها على فضول فاغتنمتها لتطرده من منزلها وأخذت تنزل عليه لعناتها وسخطها فقالت له:

انقبر ولاه أنا عجيبة ولاه

أنا أحلى بنت بالضيعة وكل الضيع حوالينا

شو هاي الكلمة عجيبة أمك يلي خلفتك عجيبة

إنت وحدك العجيبة.... يا ناقص يا كذا وكذا....

ودخلت أمّها على الخط أيضا لتساندها فأخذت تصرخ وتقول:

انت خرج تفوت عند بنات الناس عريس.. تفوت عالمقبرة

انت لازم يحطوك بزريبة حيوانات...

بدك مليون سنة تتاخذ ظفرها لنجيبة...

روح انقلع من هون واصحك تيجي بعد لهون.... وإلا بتشوف شي ما بيعجبك....

فخرج فضول المسكين مبهوتا مكسورا ذليلا من بيت العروس وهرول على درج المنزل الخارجي كلص يهرب من المطاردة. وهو يشعر بالمذلة والمهانة وفي سريرته يعتمل الغضب والنّدم ويقول ويردد كالمخبول:

شو الله ضربني هالضربة...

يا ليتها لم تكن هذه الخطبة ولا هذا المشروع الفاشل! ما كان عليّ أن آتي من الأساس إلى الضيعة!

عاد المسكين إلى منزله العتيق المتهالك وهو يتجرّع غضبه واحتقاره لذاته، وصعد بارومتر كراهيته لأهل ضيعته إلى الذروة.

في اليوم التالي حزم أمتعته وقفل عائدا إلى بيروت حيث ركب سفينة العودة وغادر إلى بلاد السانتوس من حيث أتى وظلّ طوال رحلة الإياب، يلعن الساعة التي أتى فيها إلى لبنان طلبا لعروس. كان عليه أن يبقى حيث هو مكتفيا بالمرأة الخلاسيّة التي كانت تخدمه وهي لا تكلّفه قرشا واحدا لا بل تنظف البيت وتطبخ وتغسل ثيابه وتمتّعه ليلا لقاء الإقامة والقوت فقط.

عاد فضول وقلبه يعتصر على ليرات الذهب التي صرفها ثمنا «للناولون» ذهابا وإيابا والمصاريف التي دفعها لشراء هدايا العروس والولائم على شرف شباب الضيعة الذين حلّوا عليه ضيوفا ثقال وطفيليين يأكلون على مائدته يوميا ويتبادلون النكات الزفرة والقفشات اللئيمة ويسخرون منه وهم يأكلون من خيره يزدردون زاده ويشربون خمرته ويلعنونه ويسبّونه من وراء ظهره.

حين طردته العروس لم يفهم في حينه، سببا لغضبها ولكن سرعان ما أدرك أن في أبيات الشعر خطبا ما تسبب في إغاظتها وعندما عرض قضيته على شيخ جليل في بيروت قبل سفره، شرح له أن كلمة عجيبة ليست بمستحبّة وهي تستعمل عادة للدلالة على شخص مصاب بعاهة، فزاد حزن فضول أكثر فأكثر وأدرك كم هو غبي و سطحي، وقد دفعته سذاجته إلى أن ينصاع لطلب ذلك الشاب المفتري المفتن من أبناء قريته الذي أقنعه بوجوب إلقاء قصيدة للعروس في زمن الخطوبة، هو في النهاية ليس بشاعر وبالكاد يعرف كيف يتكلّم لغة بلاده، فدفع الثمن غاليا نتيجة الغباء وعدم الخبرة !

نشاط بيئي لمؤسسة الرعاية الشعبية في «البازورية» جنوب لبنان

الرابط للمقال على موقع المجلة

في إطار دعم الأنشطة التربوية الهادفة وتعزيز الوعي البيئي لدى الجيل الناشئ، نظمت مؤسسة الرعاية الشعبية بالتعاون مع ثانوية «أجيال المستقبل بإدارة غلوبل اديوكيشن» مشروعاً بيئياً توعوياً، رعته بلدية اليازورية بالتنسيق مع لجنة البيئة والزراعة في البلدية، وتم ذلك في مبنى الثانوية ـ اليازورية.

تضمّن النشاط ندوة بيئية بإشراف مقرّرة لجنة البيئة والزراعة في البلدية، تناول أهمية الزراعة، وأثر التشجير في الحفاظ على البيئة،

وغرس قيم حبّ الأرض والانتماء إليها في نفوس الطلاب.

عقب الندوة، انتقل المشاركون إلى مبنى البلدية حيث وزعت البذور على الحاضرين من أهالي وطلاب ثم توجّه الجميع إلى مواقع محدّدة ضمن النطاق البلدي حيث تمت زراعة الشتول من أشجار السرو والصنوبر، والتي ستعود بالإفادة على بيئة وجمالية البلدة.

وقد تركت مشاركة وتعاون مؤسسة الرعاية الشعبية وحضور رئيسها الدكتور ناصر ابي خليل استحسانا كبيرا من قبل المدرسة والبلدية، حيث قدمت المؤسسة خمسين شجرة ستُزرع على مرحلتين: 15 شجرة في المرحلة الأولى، و35 شجرة في المرحلة الثانية.

ان مشاركة مؤسسة الرعاية بهذا النشاط البيئي الجامع مع بلدية البازورية يؤكد التزامها بأهدافها التي أسست من اجلها من خلال الاسهام في نشر الثقافة البيئية وأيضا دورها التربوي والانمائي وكذلك الصحي الذي قامت فيه بنجاح خلال الحرب "الإسرائيلية "الأخيرة على لبنان .

قرار نزع سلاح المقاومة بمنظار القوانين الدولية

الرابط للمقال على موقع المجلة

قرار حكومة سلام بنزع سلاح المقاومة: خيانة موصوفة أمام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

من المعلوم أن لبنان من الدول المؤسسة للأمم المتحدة، وبحسب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فإن مواثيقها وقراراتها، وخاصة المتعلقة بحق الشعوب المحتلة في تقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال، تسمو على القوانين والدساتير الوطنية.

أولاً: الأساس القانوني لحق المقاومة

المادة 1 (الفقرة 2) من ميثاق الأمم المتحدة: إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

المادتان 55 و56 من الميثاق: تدعوان لاحترام حقوق الإنسان الأساسية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

قرار الجمعية العامة 1514 (1960) : إعلان منح الاستقلال للشعوب المستعمرة، ويعتبر أي محاولة لقمع هذا الحق انتهاكًا للميثاق.

قرار الجمعية العامة 2625 (1970) : يقر بحق الشعوب التي تُحرم من تقرير المصير في استعادته بجميع الوسائل، بما فيها الكفاح المسلح.

قرار الجمعية العامة 3314 (1974) : يؤكد أن مقاومة الاحتلال الأجنبي ليست عدوانًا، بل ممارسة مشروعة لحق تقرير المصير.

ثانياً: عدم مشروعية قمع المقاومة

بموجب هذه النصوص، لا تملك أي حكومة عضو في الأمم المتحدة الحق في قمع شعبها أو نزع سلاحه بينما هو تحت الاحتلال.

الحكومة التي تفعل ذلك تُصنَّف وفق القانون الدولي بأنها:

1 ـ متواطئة مع الاحتلال.

2 ـ منتهكة لميثاق الأمم المتحدة.

3 ـ فاقدة للشرعية الوطنية والدستورية.

4 ـ داخلة في إطار "الحكومات العميلة" كما يصفها القانون الدولي الإنساني.

ثالثاً: الترابط بين تقرير المصير والمقاومة

حق تقرير المصير وحق مقاومة الاحتلال حقان متلازمان ، وأي محاولة للفصل بينهما هي تحايل لتجريم المقاومة الشرعية.

قرار 1514 (1960) : إخضاع الشعوب لسيطرة أجنبية هو إنكار لحقوق الإنسان.

قرار 2625 (1970) : الشعوب تحت الاحتلال يحق لها النضال بكافة الوسائل لاستعادة حقها.

رابعاً: سوابق تاريخية تسقط حجج نزع السلاح

ـ فرنسا 1940 ـ حكومة فيشي: سلّمت البلاد للنازيين، لكن المقاومة بقيادة ديغول أسقطتها، وأثبتت أن الشرعية للشعوب لا للحكومات العميلة.

ـ غزة ـ حركة حماس: منذ الحروب 2008 و2014 و2021 وحتى اليوم، أسقطت المقاومة بقيادة حماس كل محاولات "إعادة الإعمار مقابل نزع السلاح"، وأثبتت أن حماية الشعب لا تتحقق إلا بالسلاح الذي يردع العدو.

ـ الضفة الغربية ـ كتائب جنين ونابلس: رغم رهان السلطة على التنسيق الأمني، فجّرت انتفاضات الضفة المعادلة، مؤكدة أن من يحتمي بالاحتلال سيلفظه الاحتلال أولًا وشعبه ثانيًا.

خامساً: إسقاط قرار حكومة سلام

قرار حكومة سلام في لبنان بنزع سلاح المقاومة، تحت ضغط أمريكي وإملاءات عربية (سعودية وخليجية)، هو تطبيق حرفي لمقترحات أمريكية ـ إسرائيلية هدفها كسر حق الشعب اللبناني في الدفاع عن أرضه.

هذا القرار، وفقًا للمرجعيات القانونية الدولية المذكورة أعلاه، باطل قانونًا، منعدم الأثر، وفاقد للشرعية ، تمامًا كما سقطت حكومات الخيانة في باريس وغزة والضفة.

الخلاصة:

الميثاق الأممي والقانون الدولي الإنساني والقرارات الدولية تحمي سلاح المقاومة وتعتبر نزعه في ظل الاحتلال جريمة خيانة عظمى ـ الشعوب وحدها هي التي تقرر مصيرها، والمقاومة هي التعبير العملي عن هذا القرار ـ وأي حكومة تسير في عكس هذا المسار، ستسقط كما سقطت كل حكومات العمالة من فيشي إلى أوسلو.